

Distr.: General
4 November 2009

جمعية الدول الأطراف

ARABIC
Original: English

الدورة الثامنة

لاهاي

١٨-٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩

انتخاب قاضيين لملء شاغرين قضائيين

في المحكمة الجنائية الدولية

إضافة

المرفق

قائمة مرتبة أبجدياً بأسماء المرشحين (مع بيان المؤهلات)

المحتويات

الصفحة	الاسم والجنسية
٣	فرنانديس دي غورمندي، سيلفيا (الأرجنتين)
١١	ميدينا كويروغا، سيسيليا (شيلي)
٢٠	مونروي كابرأ، ماركو غيراردو (كولومبيا)
٢٩	أوزاكي كونيكو (اليابان)
٣٧	بولارد، ديوك إي. إي. (غيانا)

١ - فرنانديس دي غورمندي، سيلفيا (الأرجنتين)

[الأصل: بالإسبانية]

مذكرة شفوية

تمدي سفارة جمهورية الأرجنتين في مملكة هولندا تحياتها إلى أمانة جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وتشرف، بالإشارة إلى الفقرة ٥ من قرار المحكمة الجنائية الدولية ICC-ASP/3/Res.6، بإبلاغ الأمانة بأن جمهورية الأرجنتين قررت تعيين الدكتورة سيلفيا فرنانديس دي غورمندي كمرشحة لمنصب قاضية في المحكمة الجنائية الدولية والذي أصبح شاغراً نتيجة قرار السيد محمد شهاب الدين بالتنحي عن مهامه كقاض كما ذكر في المذكرة الصادرة عن المحكمة ICC-ASP/8/S/20 المؤرخة في ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٩.

ويتم ترشيح الدكتورة سيلفيا فرنانديس دي غورمندي للانتخاب وفقاً للإجراء المنصوص عليه في الفقرة ٤ (أ) '١' من المادة ٣٦ من نظام روما الأساسي. والدكتورة سيلفيا فرنانديس دي غورمندي مرشحة على القائمة ألف لأغراض الفقرة ٥ من المادة ٣٦ من نظام روما الأساسي.

مرفق البيان الوارد في الفقرة ٤ (أ) من المادة ٣٦ من نظام روما الأساسي والفقرة ٦ من قرار المحكمة ICC-ASP/3/Res.6 والسيرة الذاتية للمرشحة.

[...]

بيان المؤهلات

بيان مقدم وفقاً للفقرة ٤ (أ) من المادة ٣٦ من نظام روما الأساسي والفقرة ٦ من قرار المحكمة الجنائية الدولية ICC-ASP/3/Res.6

(أ) إن الدكتورة سيلفيا فرنانديس دي غورمندي من رجال القانون والدبلوماسيين المشهورين بشكل واسع. لقد قامت في جميع المناصب التي تقلدتها بأداء واجباتها بتزاهة وأخلاق عالية. إنها تملك المؤهلات المطلوبة كي تعين في المناصب القضائية العليا في جمهورية الأرجنتين.

لقد جمعت بين '١' كفاءة وتجربة عاليتين في مجال القانون الجنائي الدولي والإجراءات كما أنها '٢' تملك كفاءة كبيرة وتجربة مهنية في القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان.

إن معرفتها وتجربتها في مجال القانون الجنائي الدولي نابعة إلى حد كبير من مشاركتها الكثيفة منذ وقت طويل في عملية تأسيس المحكمة الجنائية الدولية. وتنتج عن مساهمتها الكثيفة والفعالة في مجمل عملية إنشاء وتأسيس المحكمة الجنائية الدولية وعملها اللاحق في مكتب المدعي العام تحصيلها لمعرفة وفهم واسعين لنظام المحكمة الجنائية الدولية، بما في ذلك القانون المطبق ووظيفة كل جهاز من أجهزة المحكمة وكيفية ترابطها فيما بينها وبين الدول

والفعاليات الأخرى في المجتمع الدولي. ونتج خاصة عن مشاركة الدكتورة سيلفيا فرنانديس دي غورمندي في وضع الإجراءات الجنائية للمحكمة تحصيل معرفة نظرية وعملية واسعة بشأن نظام الإجراءات المعقد الذي يدير المؤسسة. وقد ترأست بالفعل كل عملية وضع الإجراءات الجنائية المنصوص عليه في النظام الأساسي (الأجزاء ٥ و ٦ و ٨) وبعد مؤتمر روما ترأست عملية وضع القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات. وعقب إنهاء هذه الوثيقة الأخيرة تسلمت رئاسة فريق العمل المعني بجريمة العدوان.

سنتحت الفرصة للدكتورة سيلفيا فرنانديس في الفترة ما بين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٦ بأن تطبق، أثناء عملها في مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، الأحكام التي أنشأها نظام روما الأساسي والقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات. وقد شاركت، كمديرة لشعبة الاختصاص والتكامل والتعاون، في التحليل الأولي للحالات والقضايا، وفي وضع أنظمة تلقي البلاغات بشأن الجرائم الدولية ومعالجتها، وفي الحصول على التعاون الدولي والدعم القضائي والإشراف على البعثات إلى المناطق المرتبطة بالحالات قيد التحليل أو التحقيق.

وموجب كل الأنشطة الأخرى والواجبات التي أدتها الدكتورة سيلفيا فرنانديس أثناء مسارها المهني (بما في ذلك عملها كمديرة عامة معنية بحقوق الإنسان، ونائبة المدير العام المعني بحقوق الإنسان ونائبة المستشار القانوني في وزارة العلاقات الخارجية في جمهورية الأرجنتين). وقد جمعت الدكتورة سيلفيا فرنانديس دي غورمندي خبرة في المجالات المتعلقة بالقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان.

ومن خلال منصبها الحالي كمديرة عامة معنية بحقوق الإنسان دأبت على المشاركة في قضايا تتعلق بالعدالة الانتقالية والحد من الإبادة الجماعية والجرائم الدولية الأخرى. وشملت مسؤولياتها الأخرى تمثيل جمهورية الأرجنتين في الهيئات العالمية والإقليمية المعنية لحقوق الإنسان كما عملت كممثلة أو موظفة الدولة في الإجراءات المعروضة على هيئات نظام البلدان الأمريكية لحماية حقوق الإنسان (لجنة بلدان أمريكا المعنية بحقوق الإنسان ومحكمة البلدان الأمريكية المعنية بحقوق الإنسان).

وشغلت الدكتورة فرنانديس في الفترة ما بين ١٩٩٤ و ٢٠٠٠ منصب مستشارة قانونية في البعثة الدائمة لجمهورية الأرجنتين لدى الأمم المتحدة وعملت كنائبة في اللجنة السادسة (والتي كانت مقرراً فيها في سنة ١٩٩٤) بالإضافة إلى لجان قانونية أخرى في الجمعية العامة ومجلس الأمن. وأثناء عملها شاركت في العديد من جولات المفاوضات بشأن القضايا القانونية كما لعبت دوراً ريادياً في العمل على وضع الصكوك الأساسية الرامية لمكافحة الإرهاب الدولي وتعزيز القانون الإنساني الدولي. وترأست الدكتورة فرنانديس، من جملة أمور أخرى، عملية تحضير إعلان التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي سنة ١٩٩٤ والإعلان المكمل له سنة ١٩٩٥، علاوة على كل القرارات المعتمدة على التوالي في هذا الصدد من قبل اللجنة السادسة إلى أن تركت هذا المنصب سنة ٢٠٠٠. كما كان لها أيضاً دور مهم ومعترف به دولياً في المفاوضات حول اتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها والاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل والاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب. وبفضل تجربتها ومعرفتها الخاصتين بهذه القضايا طلب منها مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة أن تترأس فريق الخبراء الدولي المعني بالمرتزقة كي توصي بتدابير لمكافحة توظيف المرتزقة وتكثيف إجراءات مراقبة الشركات الأمنية (القرار ٥٦/٢٣٢).

وشاركت الدكتورة فرنانديس في التدريس طيلة مسارها الوظيفي، حيث عملت كأستاذة للقانون الجنائي الدولي في جامعة باليرمو وجامعة بوينس آيرس ولا تزال تشغل هذين المنصبين حتى يومنا هذا. وتمت دعوتها للتحديث أو المشاركة في محادثات الأفرقة من قبل العديد من الجامعات والمنظمات الوطنية والدولية كما أنها نشرت كمية كبيرة من المؤلفات في الأرجنتين وفي الخارج عن قضايا تتعلق بالقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان والقانون الجنائي الدولي.

وبصرف النظر عن الإسبانية، التي هي لغة الدكتورة فرنانديس الأصلية، فهي تتقن بشكل ممتاز لغتي عمل المحكمة أي الإنكليزية والفرنسية.

وتم اقتراح ترشيح الدكتورة فرنانديس وفقاً لإجراءات تعيين المرشحين في المكاتب القضائية في الدولة بموجب الفقرة ٤ (أ) "١" من المادة ٣٦ من نظام روما الأساسي.

(ب) وتم اختيار الدكتورة فرنانديس على القائمة ألف لأغراض الفقرة ٥ من المادة ٣٦ من نظام روما الأساسي وبناء على استيفائها للمؤهلات.

(ج) ويأخذ اختيار ترشيح الدكتورة فرنانديس دي غورمندي في الاعتبار ضرورة تمثيل الأنظمة القانونية العالمية الأساسية والتمثيل الجغرافي العادل والتمثيل العادل للقضاة الإناث والذكور طبقاً لأحكام الفقرة ٨ (أ) "١" إلى "٣" من المادة ٣٦ من نظام روما الأساسي. والدكتورة فرنانديس دي غورمندي قادرة على المساهمة في تكوين ملائم للمحكمة من حيث كونها "١" تمثل نظام القانون المدني و"٢" تمثل مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي و"٣" تمثل جانب الإناث.

وفضلاً عما ذكر آنفاً فإن انتخاب المرشحة، بجمعها بين المعرفة والتجربة المتعلقة بقضايا القضاء (ألف وباء)، سيساهم عامة في التكوين المتوازن للمحكمة.

(د) إن الدكتورة فرنانديس دي غورمندي، علاوة على معرفتها وتجربتها العامة في مجال القانون الجنائي الدولي والقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان، ووفقاً للفقرة ٨ (ب) من المادة ٣٨ من نظام روما الأساسي، تملك تجربة خاصة فيما يتعلق بالقضايا الملموسة ذات الصلة بحالات العدالة الانتقالية بما فيها الحق في الحقيقة وإعادة الهوية للأطفال المستولى عليهم بشكل غير مشروع والاختفاء القسري للأشخاص.

(هـ) وليس للدكتورة سيلفيا فرنانديس دي غورمندي جنسية مزدوجة لأغراض الفقرة ٧ من المادة ٣٦ من نظام روما الأساسي. وقد قدم ترشيحها على أساس أنها مواطنة من جمهورية الأرجنتين.

البيانات الشخصية

تاريخ الميلاد: ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٤

مكان الميلاد: الأرجنتين

موجز المؤهلات والخبرات ذات الصلة

- عشرون سنة ممارسة في مجال كل من القانون الدولي، والقانون الإنساني وحقوق الإنسان.
- إثني عشر سنة من المشاركة والقيادة في عملية إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، بما في ذلك ترأس العملية بأكملها فيما يخص صياغة الإجراءات الجنائية للمحكمة.
- الخبرة المهنية في الإجراءات الجنائية لدى المحكمة الجنائية الدولية.
- أستاذة القانون الجنائي في جامعة بوينس آيرس.
- منشورات وطنية وأجنبية في مجال القانون الدولي، والقانون الإنساني الدولي، وحقوق الإنسان، والقانون الجنائي الدولي.
- معرفة ممتازة للغتي المحكمة والتحدث بهما بطلاقة.

الشهادات الدراسية والدبلومات

- محامية، كلية القانون والعلوم الاجتماعية، جامعة قرطبة، الأرجنتين.
- دبلوم الدراسات الخاصة في القانون العام (ماجستير)، كلية القانون والعلوم الاجتماعية، جامعة ليموج، فرنسا.
- دكتوراه في القانون، كلية القانون، في جامعة بوينس آيرس، الأرجنتين.

الأنشطة المهنية

شهادة التخرج (بامتياز) من معهد الدراسات الدبلوماسية في الأرجنتين (١٩٨٧-١٩٨٨). التحقت بالشؤون الخارجية في الأرجنتين في ١٩٨٩.

المنصب الحالي

- مديرة عامة معنية بحقوق الإنسان، وزارة الشؤون الخارجية، الأرجنتين.
- تشمل المهام والمسؤوليات ما يلي: تمثيل الأرجنتين أمام الهيئات العالمية والإقليمية المعنية بحقوق الإنسان؛ العمل كممثلة الأرجنتين في القضايا التي تُطرح على لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان ومحكمة العدل للبلدان الأمريكية؛ المشورة بشأن العدالة الانتقالية والمسائل المتعلقة بمنع الإبادة الجماعية وغيرها من الجرائم الدولية.

الخبرة المسبقة فيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية (١٩٩٥-٢٠٠٦)

أسهمت بشكل مكثف في صياغة الصكوك التأسيسية للمحكمة الجنائية الدولية والتفاوض بشأنها، وفي بدء عملها. ومن بين الأنشطة التي تضطلع بها، ترأس عملية الصياغة الدولية بأكملها فيما يخص الإجراءات الجنائية للمحكمة (كل من الأجزاء الخامس، والسادس، والسابع من نظام روما الأساسي وقواعد الإجراءات والإثبات). وبعد إنشاء المحكمة، التحقت بمكتب المدعي العام بصفتها مستشارة خاصة ومديرة شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون.

التفاوض بشأن نظام روما الأساسي (١٩٩٥-١٩٩٨)

قادت عمليات التفاوض في عملية التفاوض بصفتها:

- رئيسة الفريق العامل المعني بالإجراءات الجنائية (١٩٩٥-١٩٩٨)؛
- نائبة رئيس اللجنة المختصة التابعة للأمم المتحدة المعنية بإنشاء محكمة جنائية دولية (١٩٩٥)؛
- نائبة رئيس اللجنة التحضيرية التابعة للأمم المتحدة المعنية بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية (١٩٩٦-١٩٩٨)؛
- نائبة رئيس اللجنة الجامعة في مؤتمر المفوضين في روما المعني بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية (١٩٩٨)؛

التفاوض بشأن الصكوك التكميلية لنظام روما الأساسي (١٩٩٨-٢٠٠٢)

- رئيسة الفريق العامل المعني بقواعد الإجراءات وقواعد الإثبات التابع للجنة التحضيرية المعنية بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية (١٩٩٨-٢٠٠٠)؛
- رئيسة الفريق العامل المعني بالعدوان، التابع للجنة التحضيرية المعنية بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية (٢٠٠١-٢٠٠٢)؛

إنشاء المحكمة

رئيسة آلية "الحوار" المسؤولة عن إنشاء المحكمة عمليا. وقد وُضعت هذه الآلية في ٢٠٠١ من طرف اللجنة التحضيرية التابعة للأمم المتحدة المعنية بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية، تحضيرا لدخول النظام الأساسي حيز النفاذ. وكان الغرض من هذه الآلية جهة حوار دولية تتحاور مع البلد المضيف لمعالجة إدارة المسائل العملية المتعلقة بإنشاء المحكمة. وقد حددت الآلية نظما أساسية كان يجب وضعها، وصاغت خطط عمل في مجالات الموارد البشرية، والمسائل المالية، وتكنولوجيا المعلومات، والأمن، وإدارة المباني، وإعلام، والمسائل القانونية. ووظفت فريق متقدم من الخبراء في ميادين محدّدة. وتكفل "آلية الحوار" وجود بنية تحتية لاستقبال الموظفين الأوائل في المحكمة والحفاظ على المعلومات المتعلقة بالجرائم قبل دخول نظام روما الأساسي حيز النفاذ.

مستشارة خاصة ومديرة شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون التابعة لمكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية

(حزيران/يونيه ٢٠٠٣ - كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦)

تشمل المهام والمسؤوليات المشاركة في أعمال اللجنة التنفيذية، وهي اللجنة المكلفة بالإدارة العامة لمكتب المدعي العام، وإسداء المشورة ووضع السياسات، والاستراتيجيات واختيار الحالات والقضايا، والإشراف على أفرقة التحقيق.

من بين المهام والوظائف الأخرى، مسؤولية صياغة التقارير القانونية حول الاختصاص والمقبولية المتعلقة بالحالات والقضايا؛ والمشاركة في صياغة الملخصات القانونية وفي الدعاوى المطروحة على القضاة؛ ووضع أنظمة تلقي ومتابعة البلاغات عن الجرائم والحصول على التعاون والمساعدة القانونية؛ وتسيير البعثات التابعة لمكتب المدعي العام في أقاليم الدول المتصلة بالحالات التي تُجرى فيها التحليل الأولية والتحقيقات.

المناصب الأخرى ذات الصلة

من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٠٣، شغلت المناصب التالية:

- نائبة المدير العام في مجال حقوق الإنسان (وزارة الشؤون الخارجية، الأرجنتين). ومن بين المهام الموكلة إليها، كانت عضواً في اللجنة الوطنية للقانون الإنساني الدولي.
- مستشارة في وزارة العدل.
- نائبة المستشار القانوني (وزارة الشؤون الخارجية، الأرجنتين). ومن بين المهام التي كانت تضطلع بها كانت عضواً في اللجنة الوطنية للخبراء المنشأة لتنفيذ نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.
- رئيسة فريق الخبراء الدولي المعني بالمرتزقة بدعوة من مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان وفقاً لقرار الجمعية العامة ٥٦/٢٣٢ الذي يوصي بتدابير لمكافحة توظيف المرتزقة وزيادة مساءلة الشركات الأمنية الخاصة.

مستشارة قانونية في البعثة الدائمة للأرجنتين لدى الأمم المتحدة (١٩٩٤-٢٠٠٠)

ممثلة الأرجنتين في اللجنة السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة وهيئات قانونية أخرى ذات الصلة في الجمعية العامة ومجلس الأمن. لعبت أدوار ريادية في عدة مجموعات ولجان تفاوضية معنية بقضايا القانون الإنساني والقانون الجنائي الدولي بما فيها على وجه الخصوص تلك التي أنشئت في إطار عملية تأسيس المحكمة الجنائية الدولية (التفاصيل أعلاه). ومن بين الوظائف الأخرى، مقررة اللجنة السادسة ونائبة رئيس اللجنة المخصصة للأمم المتحدة التي أعدت اتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة و الأفراد المرتبطين بها.

مسؤولة قانونية في الإدارة القانونية بوزارة الشؤون الخارجية الأرجنتين (١٩٨٩-١٩٩٤)

الخبرة الأكاديمية

- أستاذة القانون الجنائي الدولي في جامعة بوينس آيرس (برنامج الماجستير في العلاقات الدولية).
- أستاذة سابق للقانون الجنائي الدولي في جامعة باليرمو وأستاذة مساعدة في القانون الدولي في جامعة بوينس آيرس.

اللغات

الإسبانية: اللغة الأصلية.

الفرنسية: حاصلة على شهادة اللغة الفرنسية وحضارتها، جامعة السربون، باريس، فرنسا.

الإنكليزية: حاصلة على شهادة إتقان اللغة "Language Proficiency Certificate"، الأمم المتحدة.

الألمانية: (مبتدئة)، حاصلة على شهادة "Deutsch als Fremdsprache"، معهد جوته، الأرجنتين.

المنشورات حول المحكمة الجنائية الدولية والمسائل ذات الصلة

- "The Legal Status of UN Peacekeepers in the Field: Security and Safety/Criminal and Disciplinary Law", *Contemporary International Law Issues: Conflicts and Convergence*, 1995 Joint Conference of the American Society of International Law/Nederlandse Vereniging voor Internationaal Recht, T.M.C. Asser Instituut, The Hague, The Netherlands.
- "Elementos para el establecimiento de una corte penal internacional eficaz e independiente", *Revista del Instituto Interamericano de Derechos Humanos*, Costa Rica, Nr. 23, enero-junio 1996.
- "The Role of the Prosecutor", en Roy S. Lee (ed.), *The International Criminal Court, The Making of the Rome Statute, Issues, Negotiations, Results*, Kluwer Law International, The Hague/London/Boston, 1999.
- "The Criminal Procedures - The Negotiating Process", Roy S. Lee (ed.), *The International Criminal Court, The Making of the Rome Statute, Issues, Negotiations, Results*, Kluwer Law International, The Hague/London/Boston, 1999.
- "Iniciativas de las Naciones Unidas para combatir el terrorismo internacional", *Revista del Instituto de Relaciones Internacionales*, Universidad de la Plata, Año 9, Nr. 17, Junio-Noviembre 1999.
- "La creación de la Corte Penal Internacional", *Revista del Instituto de Relaciones Internacionales*, La Plata, Año 9, Nr. 19, Junio-Noviembre 2000.
- "La Corte Penal Internacional", en CICR, Adaptación de la Legislación Interna para la sanción de las infracciones contra el derecho internacional humanitario, Informe de la Reunión de Expertos de Países Iberoamericanos, Madrid, 10-12 de marzo de 1999, Madrid/Bogotá 2000.
- *The Elements of Crimes and the Rules of Procedure and Evidence of the International Criminal Court*, R. Lee (ed.), associated editor with H. Friman, H. von Hebbel and D. Robinson, Transnational Publishers Inc, New York, 2001.
- "The Elaboration of the Rules of Procedure and Evidence", *The Elements of Crimes and the Rules of Procedure and Evidence of the International Criminal Court*, Transnational Publishers Inc, New York, 2001.
- "Definition of Victims and General Principle", *The Elements of Crimes and the Rules of Procedure and Evidence of the International Criminal Court*, Transnational Publishers Inc, New York, 2001.
- "The Rules of Procedure and Evidence", European Conference on the Rome Statute of the International Criminal Court, NPWJ, Rome, 2001.
- "The Role of the Prosecutor", *The Rome Statute of the International Criminal Court, a Challenge to impunity*, M. Politi and G. Nessi (eds.), Ashgate-Dartmouth, Aldershot/Burlington, United States of America/Singapore/Sidney, 2001.
- "The Rules of Procedure and Evidence of the International Criminal Court" (with H. Friman), *Yearbook of International Humanitarian Law*, Instituut Asser, The Hague, 2001.
- "El acceso de las víctimas a la Corte Penal Internacional", *La Corte Penal Internacional, La Casa de las Américas*, Madrid, 2002.

- “The Working Group on Aggression of the Preparatory Commission for the International Criminal Court”, *Fordham International Law Journal*, (Twenty-Fifth Memorial Issue, The Eve of the International Criminal Court: Preparations and Commentary), March 2002.
- “El Estatuto de Roma de la Corte Penal Internacional: Extensión de los crímenes de guerra a los conflictos armados de carácter o internacional y otros desarrollos relativos al derecho internacional humanitario”, *Revista Lecciones y Ensayos*, Argentina, 2004.
- “The International Criminal Court and the Crime of Aggression: From the Preparatory Commission to the Assembly of States Parties and Beyond: An insider’s view”, M. Politi and G. Nesi (eds.), *The International Criminal Court and the Crime of Aggression*, Ashgate, 2004.
- “National Report (Argentina), The Rome Statute and Domestic Legal Orders”, Claus Kress, Bruce Broomhall, Flavia Lattanzi, Valeria Santori (eds.), *Constitutional Issues, Cooperation and Enforcement*, Volume II, Nomos Verlagsgesellschaft, Baden-Baden, 2004.
- “Rules of Procedure and Evidence and Regulations of the International Criminal Court”, (with Hakan Friman), José Doria, Hans-Peter Gasser, Cherif Bassiouni (eds.), *The Legal Regime of the International Criminal Court, Essays in Honour of Professor Igor Blischchenko*, Martinus Nijhoff Publishers, 2009.

٢ - ميدينا كويروغا، سيسيليا (شيلي)

[الأصل: بالإسبانية]

مذكرة شفوية

تقدم سفارة جمهورية شيلي تحياتها إلى الأمانة العامة لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ويشرفها أن تبلغها بأن جمهورية شيلي قررت ترشيح الدكتورة سيسيليا ميدينا كويروغا لمنصب قاض في المحكمة الجنائية الدولية الذي أصبح شاغرا نتيجة استقالة القاضي محمد شهاب الدين من جمهورية غيانا للانتخابات المقرر عقدها خلال الدورة الثامنة للجمعية ، من ١٨ إلى ٢٦ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٩ في لاهاي.

لقد كانت الدكتورة ميدينا كويروغا رئيسة لمحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان خلال الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠٠٩ وقد أدت مهامها كقاض لتلك المحكمة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٩.

وقد تم ترشيح الدكتورة ميدينا كويروغا للانتخاب وفقا للمادة ٣٦ ، الفقرة ٤ (أ) (٢)، من نظام روما الأساسي، ولأغراض المادة ٣٦ ، الفقرة ٥ من نظام روما الأساسي ، فان الدكتورة ميدينا كويروغا مدرجة على القائمة باء للانتخاب.

يمكن العثور مرفقا مع هذه المذكرة على رسالة الترشيح لفريق مجموعة شيلي الوطنية لمحكمة التحكيم الدائمة بيانا وفقا للمادة ٣٦، الفقرة ٤ (أ) من نظام روما الأساسي والفقرة ٦ من القرار إضافة إلى السيرة الذاتية للدكتورة ميدينا كويروغا.

[...]

مجموعة شيلي الوطنية لمحكمة التحكيم الدائمة

بصفتنا أعضاء مجموعة شيلي الوطنية لمحكمة التحكيم الدائمة ووفقا لأحكام المادة ٣٦ ، الفقرة ٤ (أ) (٢) من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية نتشرف بتقديم ترشيح الدكتورة سيسيليا ميدينا كويروغا لمنصب قاض في المحكمة الجنائية الدولية.

تتحلى الدكتورة سيسيليا ميدينا كويروغا بالأخلاق الرفيعة والحياد والتراثة كما هو مبين في خبرتها وسيرتها المهنية الواسعتين في ميدان القانون وبالاخص في مجال القانون الدولي وحقوق الإنسان. وتحمل شهادة جامعية في العلوم الاجتماعية والقانونية من جامعة شيلي ، ودكتراه في القانون من جامعة أوترخت في هولندا. منصبها الحالي هو أستاذة القانون الدولي العام في كلية الحقوق التابعة لجامعة شيلي ، والمديرة المشاركة لمركز حقوق الإنسان التابع لجامعة شيلي. وهي أيضا عضو في المجلس الأكاديمي لبرنامج الدكتوراة لكلية القانون في الجامعة ذاتها.

كما أنها شغلت منصب قاضية في محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان منذ العام ٢٠٠٤ حتى هذا العام وكانت رئيسة لها خلال الفترة من ٢٠٠٨ حتى ٢٠٠٩.

منذ عام ١٩٩٩ حتى عام ٢٠٠٠ كانت البروفسورة ميدينا أيضا رئيسة لمنظمة الأمم المتحدة للجنة حقوق الإنسان و منذ عام ١٩٩٧ إلى عام ١٩٩٨ نائبة لرئيس هذه اللجنة ومنذ عام ١٩٩٥ حتى عام ٢٠٠٢ عضو في اللجنة نفسها.

إن الدكتورة سيسيليا ميدينا أيضا خبيرة ومتخصصة في المواضيع المتعلقة بالفوارق بين الجنسين. لقد أعطت دورات ومحاضرات مختلفة حول حقوق المرأة في معهد البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان (سان خوسيه ، كوستاريكا)، في مركز ماستريخت لحقوق الإنسان والمرأة في مشروع القانون للمجموعة الدولية لحقوق الإنسان، ماستريخت هولندا وفي الجامعة الأمريكية للقانون الدولي.

وقد نشرت العديد من الكتب والمقالات حول موضوع حقوق الإنسان للنساء والمراهقين والضحايا.

لذا فإننا نطلب منكم التكرم بإدراج اسم الدكتورة سيسيليا ميدينا في قائمة المرشحين للانتخاب لمنصب قاض في المحكمة الجنائية الدولية ، وفقا للمادة ٣٦ ، الفقرة ٥ من نظام روما الأساسي، في القائمة باء.

توقيع:

إدموندو فارغاس كارينو عضو المجموعة الوطنية لمحكمة التحكيم الدائمة	إدواردو فيو كروسي عضو المجموعة الوطنية لمحكمة التحكيم الدائمة
حسيمينا فوينتس تورخو عضو المجموعة الوطنية لمحكمة التحكيم الدائمة	هوغ لانونس مانسيلا عضو المجموعة الوطنية لمحكمة التحكيم الدائمة

بيان المؤهلات

بيان مقدم وفقا للمادة ٣٦ ، الفقرة ٤ (أ)، من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والفقرة ٦ من القرار ICC-ASP/3/Res.6.

(أ) الدكتورة ميدينا لديها خبرة واسعة في القانون، لاسيما في مجال القانون الدولي وحقوق الإنسان. وهي تحمل شهادة جامعية في العلوم القانونية والاجتماعية من جامعة شيلي ، ودكتوراه في القانون من جامعة أوترخت، هولندا. وهي أستاذة في القانون الدولي العام في كلية الحقوق التابعة لجامعة شيلي، والمدير المشارك لمركز حقوق الإنسان للكلية نفسها. وهي أيضا عضو في مجلس الكلية لدرجة الدكتوراه.

(ب) خدمت الدكتورة ميدينا كقاض في محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان للفترة من ٢٠٠٤ حتى عام ٢٠٠٩، وكانت رئيسة للمحكمة من ٢٠٠٨ حتى ٢٠٠٩.

(ج) الدكتورة سيسيليا ميدينا كانت أيضا رئيسة لمنظمة الأمم المتحدة للجنة حقوق الإنسان في الفترة من عام ١٩٩٩ حتى عام ٢٠٠٠، علما أنها كانت نائبا للرئيس من ١٩٩٧ إلى ١٩٩٨، وعضوا في اللجنة في الفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٢.

(د) وفقا للمادة ٣٦ ، الفقرة ٨ (ب) من نظام روما الأساسي، الدكتورة سيسيليا ميدينا لديها خبرة وتجربة في بين الجنسين، والأحداث وقضايا الضحايا. لقد أعطت دورات و محاضرات حول حقوق المرأة في معهد البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، سان خوسيه ، كوستاريكا في مشروع مركز ماستريخت لحقوق الإنسان والمرأة لقانون الفريق الدولي لحقوق الإنسان في ماستريخت ، هولندا ؛ وفي الجمعية الأمريكية للقانون الدولي: *تطور المرأة في النضال من أجل المساواة في إطار حقوق الإنسان*. لقد أصدرت عددا من المنشورات في هذه المجالات.

(هـ) الدكتورة سيسيليا ميدينا لها معرفة ممتازة في اللغات الانكليزية والفرنسية ، تحدثا وكتابتا ، بالإضافة إلى الإسبانية والهولندية ، وبالتالي فهي تفي بالمتطلبات المنصوص عليها في المادة ٣٦ ، الفقرة ٣ (ج) ، من نظام روما الأساسي.

(و) لأغراض أحكام المادة ٣٦، الفقرة ٥ من نظام روما الأساسي ، ونظرا لكفاءتها وخبرتها المعترف بها في المسائل المتعلقة بالقانون الدولي ، والدكتور سيسيليا ميدينا مدرجة للانتخابات في القائمة باء. وبالمثل ووفقا للمادة ٣٦ ، الفقرة ٨ فان ترشيح الدكتورة سيسيليا ميدينا يتماشى مع الضرورة لتمثيل النظم القانونية الرئيسية في العالم.

(ز) لأغراض المادة ٣٦ ، الفقرة ٧ من نظام روما الأساسي فان الدكتورة سيسيليا ميدينا لا تملك جنسية مزدوجة و ترشيحها مقدم على اعتبار أنها مواطنة من جمهورية شيلي.

(ح) لقد تم ترشيح الدكتورة ميدينا وفقا للإجراءات المنصوص عليها في المادة ٣٦، الفقرة ٤ (أ) (٢) ، من نظام روما الأساسي. إن خطاب الترشيح من قبل الفريق الوطني لجمهورية شيلي في المحكمة الدائمة للترشيح، بما في ذلك البيان المطلوب بموجب أحكام المادة ٣٦ المذكورة أعلاه، الفقرة ٤ ، من نظام روما الأساسي، والفقرة ٦ من قرار الجمعية 6 ICC-ASP/3/Res. العامة للمحكمة الجنائية الدولية

(ط) وأخيرا فان السيرة الذاتية المرفقة للأستاذة ميدينا باللغتين الاسبانية والانكليزية ، تقدم تفاصيل عن النطاق الكامل لأنشطتها في مجال القانون.

البيانات الشخصية

تاريخ الميلاد: ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٥
محل الولادة: شيلي
الجنسية: شيلية

الدرجات الأكاديمية

١٩٥٩ ليسانس في العلوم الاجتماعية القانونية (بامتياز مع مرتبة الشرف)، جامعة شييلي.

١٩٨٨ دكتوراه في القانون، جامعة أوترخت، هولندا

المناصب الحالية

٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ رئيسة محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان.

٢٠٠٤ - ٢٠٠٩ قاضية محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان.

المديرة المشاركة لمركز حقوق الإنسان، جامعة شييلي.

أستاذة في القانون الدولي، كلية الحقوق، جامعة شييلي.

عضو في المجلس الأكاديمي لبرنامج الدكتوراه لكلية القانون في جامعة شييلي.

المناصب السابقة في شييلي

١٩٥٩ - ١٩٦٨ أعمال حرة.

١٩٦٩ - ١٩٧٣ مساعدة أستاذ في القانون الدستوري في كلية الحقوق، جامعة شييلي.

١٩٧٢ - ١٩٧٣ وكيلة الأمين ومقررة في المحكمة الدستورية في شييلي.

١٩٩٢ - ١٩٩٧ أستاذة في القانون الدولي في جامعة ديوغو بورتاليس، سانتياغو، شييلي.

١٩٩٩ - ٢٠٠١ مديرة مدرسة الدراسات العليا، معهد الدراسات الدولية، جامعة شييلي.

المناصب في الخارج

١٩٧٦-١٩٧٧ مستشارة قانونية، معهد تطوير القانون الهندي، واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية.

١٩٧٧ باحثة في القسم الإسباني لمكتبة القانون، مكتبة الكونغرس، واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية.

١٩٨٠-١٩٨٨ محاضرة وباحثة في معهد أوروبا، كلية القانون، جامعة أوترخت، هولندا.

١٩٨٩-١٩٩٤ محاضرة وباحثة في المعهد الهولندي لحقوق الإنسان (سيم)، كلية الحقوق، جامعة أوترخت، هولندا.

١٩٩١-١٩٩٣ مستشارة لوزارة الخارجية الهولندية لتقييم مشاريع حقوق الإنسان في كولومبيا.

١٩٩٥-٢٠٠٢ عضوة في جمعية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

١٩٩٧-١٩٩٨ نائبة رئيس جمعية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

١٩٩٩-٢٠٠٠ رئيسة جمعية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

١٩٩٧ أستاذة زائرة لمقعد روبرت ف كينيدي للأميركيين اللاتينيين المميزين، كلية الحقوق بجامعة هارفارد، جامعة هارفارد، كامبريدج، الولايات المتحدة الأمريكية.

الأنشطة الأكاديمية الأخرى في شيلي والخارج

- مديرة وأستاذة لدورات مختلفة للمحامين والقضاة والمحامين العامين والمدعين العامين وموظفي الخدمة المدنية من الأمريكيين اللاتينيين و المقدمة من كيانات مختلفة: محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، معهد البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، المحاكم العليا في باراغواي وهندوراس والمكسيك؛ جامعات مختلفة في أمريكا اللاتينية؛ جامعة أوترخت (أوترخت ، هولندا)؛ برنامج الأمم المتحدة للتنمية (مرافق الموارد دون الإقليمية في منطقة أمريكا اللاتينية) ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وشعبة النهوض بالمرأة، الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي لدول أمريكا اللاتينية وجزر البحر الكاريبي ؛ الأمم المتحدة ؛ محكمة العدل الدولية، قصر السلام (لاهاي، هولندا).
- مديرة حلقات دراسية ومحاضرات عن حقوق الإنسان للمرأة: معهد البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان (سان خوسيه، كوستاريكا)؛ مركز ماستريخت لحقوق الإنسان والمرأة في مشروع قانون الفريق الدولي لحقوق الإنسان لوضع مشروع بروتوكول اختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) (ماستريخت، هولندا)، الجمعية الأمريكية للقانون الدولي : تطور نضال المرأة من أجل المساواة في إطار حقوق الإنسان؛ جامعة تورنتو (١٩٩٤)، حلقة دراسية لقضاة من المحكمة الجنائية الدولية: القضاء الدولي والعدالة بين الجنسين (لاهاي ، هولندا).
- العديد من المحاضرات: كلية أمريكا اللاتينية للعلوم الاجتماعية و مجلس تبادل التعليم الدولي لأستاذة الجامعات حول الانتقال إلى الديمقراطية؛ المؤتمر العالمي السادس للرابطة الدولية للقانون الدستوري: هل الأوضاع تهم؟؛ معايير حقوق الإنسان الدولية لإجراء تعديل على القانون الجنائي (الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة، سانتو دومينغو، جمهورية الدومينيكان)، حلقة دراسية حول "أثار التنمية المترتبة على العنف القائم على أساس الجنس"، البنك الدولي (واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة)؛ ورشة عمل حول التنمية والعنف ضد المرأة (البنك الدولي و بنك التنمية الأمريكي (المفوضية الاقتصادية للأمم المتحدة لدول أمريكا اللاتينية والكاريبي)، شيلي) ؛ ندوة مع المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان وجامعة أوترخت؛ ندوة مع المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان، المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ومحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، الذي نظمته الوكالة الألمانية للتعاون التقني (جي تي زد) (برلين، ألمانيا).
- أستاذة زائرة ومحاضرة في جامعات ومنظمات مختلفة: جامعة الأمم المتحدة للسلام (سان خوسيه، كوستاريكا)، كلية الحقوق، جامعة تورونتو (تورونتو، كندا)؛ كلية الحقوق جامعة يورك (تورونتو، كندا)؛ جامعة ماكغيل (مونتريال، كندا)؛ جامعة لوند (لوند، السويد)؛ الجامعة الأمريكية (واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة)؛ معهد حقوق الإنسان (ستراسبورغ، فرنسا)، الجامعة الوطنية في المكسيك (مكسيكو سيتي، المكسيك)؛ جامعة غواتيمالا (غواتيمالا سيتي، غواتيمالا)، جامعة الباراغواي الوطنية

- (أسنسيون، باراغواي)؛ جامعة بوينس آيرس الوطنية (بوينس آيرس، الأرجنتين)؛ جامعة توکومان الوطنية (سان ميغيل دي توکومان، الأرجنتين)؛ جامعة لوس أنديس وجامعة خافيريانا (بوغوتا، كولومبيا)؛ جامعة أمريكا اللاتينية للعلوم و التكنولوجيا (سان خوسيه كوستاريكا) السلفادور (سان سلفادور، السلفادور).
- مناصب المستشار: المعهد الهولندي للمصادر المتاحة (هولندا): تقييم مكتب المرأة للقانون في كوتشابامبا، بوليفيا؛ مؤسسة فورد: تقييم فروع مختلفة لكلام (أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منظمة غير حكومية؛ وزارة الخارجية، هولندا: تقييم لثلاثة مشاريع لتعليم حقوق الإنسان في كولومبيا.
- مشرفة على أطروحات مختلفة في شيلي، هولندا (أوتريخت وماستريخت) والمملكة المتحدة (أو أكسفورد).

كتب ودراسات مختارة

- *Nomenclature and Hierarchy. Basic Latin American Sources*, Medina, C. and Medina, R. (Library of Congress, Washington, D.C., 1979).
- *The Battle of Human Rights. Gross, Systematic Violations and the Inter-American System* (Martinus Nijhoff, Dordrecht, 1988).
- *Constitución, Tratados y Derechos Esenciales, Introducción y Selección de textos* (Corporación Nacional de Reparación y Reconciliación, Santiago, 1994).
- *Sistema Jurídico y Derechos Humanos. El derecho nacional y las obligaciones internacionales de Chile en materia de Derechos Humanos*, Medina, C. and Mera, J. (eds.) (Universidad Diego Portales, Santiago, 1996), 687 pp.
- *Manual de Derecho Internacional de los Derechos Humanos para Defensores Penales Públicos*, Medina, C. (with the assistance of Nash, C.) (Centro de Documentación Defensoría Penal Pública, Santiago, 2003).
- *La Convención Americana: Teoría y Jurisprudencia. Vida, integridad personal, libertad personal, debido proceso y recurso judicial* (Mundo Gráfico, San José, 2005).
- *Sistema Interamericano de Derechos Humanos: Introducción a sus Mecanismos de Protección*, Medina, C. and Nash, C. (Law Faculty and Human Rights Center, University of Chile, Santiago, 2007).

فصول مختارة من الكتب ومقالات في المجلات

- "Women's Rights as Human Rights: Latin American Countries and the Organization of American States", in Diaz-Diocaretz, M. and Zavala, I. (eds.), *Women, Feminist Identity and Society in the 1980's*, John Benjamins Publishing Company, Amsterdam, 1985.
- "A 1988 Universal Declaration of Human Rights", in *Netherlands Quarterly of Human Rights, Special Edition*, 1989.
- "The Right to Reparation for victims of gross, systematic violations of human rights: The experience of Chile", in *Seminar on the Right to Restitution, Compensation and Rehabilitation for Victims of Gross Violations of Human Rights and Fundamental Freedoms, SIM, Special No. 12*, Human Rights Project Group, University of Limburg, Maastricht, 1992.
- "El aborto terapéutico y los Derechos Humanos", in *Foro Abierto de Salud y Derechos Reproductivos, Simposio Nacional. Leyes para la Salud y la Vida de las Mujeres. Hablemos del Aborto Terapéutico*, Santiago, 1993.
- "Do International Human Rights Laws Protect Women?" in Kerr, J., (ed.), *Ours by Right. Women's Rights as Human Rights*, ZED Books in association with The North-South Institute, Ottawa, Canada, 1993.
- "Towards a more effective guarantee of the enjoyment of human rights by women in the inter-American system", in Cook, R., (ed.), *Human Rights of Women. National and*

- International Perspectives*, University of Pennsylvania Press, 1994 (also available in Mandarin).
- “Protección de la mujer y derechos humanos” and “Violencia contra la mujer y derechos humanos. El sistema internacional”, in De la Fuente, N. and Ulloa, M., *Cuadernos de Trabajo No. 1*, Universidad Diego Portales, Santiago, 1995.
 - “La Jurisprudencia del Tribunal Europeo de Derechos Humanos”, in Infante, M.T. and Cave, R. (eds.), *Solución Judicial de Controversias. El Derecho Internacional ante los Tribunales Internacionales e Internos*, Instituto de Estudios Internacionales, Universidad de Chile, Sociedad Chilena de Derecho Internacional, Santiago, 1995.
 - “El Derecho Internacional de los Derechos Humanos”, in Medina, C. and Mera, J. (eds.), *Sistema Jurídico y Derechos Humanos. El derecho nacional y las obligaciones internacionales de Chile en materia de Derechos Humanos*, Universidad Diego Portales, Santiago, 1996.
 - “La Libertad de Expresión”, in Medina, C. and Mera, J. (eds.), *Sistema Jurídico y Derechos Humanos. El derecho nacional y las obligaciones internacionales de Chile en materia de Derechos Humanos*, Universidad Diego Portales, Santiago, 1996.
 - “The Role of Country reports in the Inter-American System of Human Rights”, in Harris, D.J. and Livingstone, S., *The Inter-American System of Human Rights*, Clarendon Press, Oxford, 1998.
 - “Some Thoughts to Mark the 50th Anniversary of the Universal Declaration of Human Rights”, in *Reflections on the Universal Declaration of Human Rights. A Fiftieth Anniversary Anthology*, Martinus Nijhoff Publishers, The Hague, Boston, London, 1998.
 - “Towards Effectiveness in the Protection of Human Rights in the Americas”, in *Transnational Law and Contemporary Problems*, University of Iowa, volume 8, No. 2, Fall 1998.
 - “The Inter-American Commission on Human Rights and Women, with Particular Reference to Violence”, in Castermans, M., Van Hoof, F. and Smith, J., *The Role of the Nation-State in the 21st Century*, Kluwer Law International, The Netherlands, 1998.
 - Medina, C. and González, F., “Country Law and Practice: Chile: National Security, Freedom of Expression and the Legacy of the Military Dictatorship”, in Coliver, S., Hoffman, P., Fitzpatrick, J. and Bowen, S. (eds.), *Secrecy and Liberty: National Security, Freedom of Expression and Access to Information, International Studies in Human Rights*, volume 58, Martinus Nijhoff Publishers, 1999.
 - “The Human Rights Committee, State Reports and Gender Mainstreaming”, in Coomans, F., et al (eds.), *Rendering Justice to the Vulnerable*, Kluwer Law International, The Netherlands, 2000.
 - “Las restricciones a la libertad de expresión”, in *Sistema Interamericano de Derechos Humanos y Libertad de Expresión en Paraguay*, McCormick Tribune Foundation, Costa Rica, 2002.
 - “Human rights of women: where are we now in the Americas?”, in Manganas, A. (ed.), *Essays in Honor of Alice Yotopoulos – Marangopoulos*, Hellas y Bruylant, Athens, Greece and Brussels, Belgium, 2003.
 - “Políticas de Seguridad ciudadana, derechos humanos y administración de justicia”, in *Comisión Andina de Juristas, El enfoque de los derechos humanos en las políticas públicas*, Lima: CAJ, 2004.
 - “Las obligaciones del Estado bajo la Convención Americana de Derechos Humanos” in *La Corte Interamericana. Un cuarto de Siglo 1979-2004*, Corte Interamericana de Derechos Humanos, San José, 2005.
 - “Observación General 31 del Comité de Derechos Humanos de las Naciones Unidas. La índole de la obligación jurídica general impuesta a los Estados Partes en el Pacto”, in *Anuario de Derechos Humanos 2005*, No. 1, Human Rights Centre, University of Chile, 2006.
 - “Volviendo a los orígenes: los derechos humanos de las mujeres”, in *Mujer Generación Siglo XXI*, University of Chile, 2007.

- "Observación General 16 del Comité de Derechos Económicos, Sociales y Culturales: Mujeres e Igualdad", in *Anuario de Derechos Humanos 2006*, No. 2, Human Rights Centre, University of Chile, 2007.
- "La situación de los niños y adolescentes en Chile a la luz de las observaciones del Comité de los Derechos del Niño de las Naciones Unidas al Tercer Informe Periódico de Chile", in *Anuario de Derechos Humanos 2007*, No. 3, Human Rights Centre, University of Chile, 2008.
- "La situación de los Derechos Humanos de las Mujeres según el Comité para la Eliminación de la Discriminación contra la Mujer", in *Anuario de Derechos Humanos 2007*, No. 3, Human Rights Centre, University of Chile, 2008.
- "The bumpy road to human rights", in *Netherlands Quarterly of Human Rights*, 2008.
- "Derecho a la vida y libertad personal", in *Seminar on Human Rights, Supreme Court, Mexico*, 2008 (online available at the website of Universidad Nacional de México).
- "La Corte Interamericana de Derechos Humanos y los familiares de las víctimas", in *Homenaje al profesor Héctor Fix Zamudio (Liber Amicorum)*, Mexico, 2008.
- "Family members" and the Inter-American Court of Human Rights, in *Diritti Individuali e Giustizia Internazionale*, Liber Fausto Pocar, Giuffré Editore (updated version of my article for professor Fix Audio Liber Indecorum), volume II, 2009.
- "Los 40 años de la Convención Americana sobre Derechos Humanos a la luz de cierta jurisprudencia de la Corte Interamericana" in *Anuario de Derechos Humanos 2008*, No. 4, Human Rights Centre, University of Chile, 2009.
- To be published: "La Corte Interamericana de Derechos Humanos y las Mujeres; ¿Integración o Separación?", in *Multilateralismo e Internacionalización de Género*, Ministerio de Relaciones Exteriores, Chile.

للنشر

- "The Inter-American system of Human Rights", in *Manual on International Human Rights Law*, Abö Akademie, Finland.

الجوائز والتقييمات الأخرى

- ١٩٩٨ التعيين الفخري مدى الحياة كمؤسس لجمعية القانون في جامعة هارفارد في أمريكا اللاتينية.
- ٢٠٠١ جائزة منظمة المساواة الآن لمنظمة غير حكومية معنية بشؤون المرأة، نيويورك).
- ٢٠٠٣ وسام فارس النظام البرتغالي، ناسو، ملكة هولندا.
- ٢٠٠٣ "النساء البارزات في مجال القانون الدولي"، جماعات فائدة المرأة، الجمعية الأمريكية للقانون الدولي (واشنطن العاصمة).
- ٢٠٠٤ جائزة إلينا كافارينا للنساء الشيليات المميزات، شيلي.
- ٢٠٠٥ ميدالية فالتين ليتيليه، جامعة شيلي.
- ٢٠٠٦ جائزة المرأة، مؤسسة غروبر (نيويورك).
- ٢٠٠٧ جائزة "جيل المرأة للقرن الحادي والعشرين" جامعة شيلي.
- ٢٠٠٧ جوائز رينيه كاسين الممنوحة من قبل بناي بريث العالمية.
- ٢٠٠٨ الزائر البارز لجامعة توكومان الوطنية، الأرجنتين.

- ٢٠٠٨ عضو في مجلس الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لمسابقة جيسوب.
٢٠٠٨ جائزة المواطنة، مؤسسة افكار.
٢٠٠٩ وسام قائد البرتغالي، ناساو، المملكة الهولندية.
٢٠٠٩ جائزة القيادة للمرأة الشيلية، القمة العالمية للمرأة.

اللغات

- الإسبانية: اللغة الأصلية.
الإنكليزية: بطلاقة.
الهولندية: جيدة.
الفرنسية: قراءة (جيد)، تكلم (ضعيفة).

٣- مونروي كابرا، ماركو غيراردو (كولومبيا)

[الأصل: بالإنكليزية/بالإسبانية]

مذكرة شفوية

تهدي سفارة كولومبيا في هولندا تحياتها إلى أمانة جمعية الدول الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية وتتشرف بإبلاغ الأمانة بأن كولومبيا قررت تسمية الدكتور ماركو غيراردو مونروي كابرا ليكون مرشحاً لمنصب قاض في المحكمة الجنائية الدولية في الانتخابات المقرر إجراؤها أثناء الدورة الثامنة لجمعية الدول الأطراف في لاهاي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.

وتأتي تسمية الدكتور مونروي كابرا وفقاً لأحكام الفقرة ٤ (أ) '٢' من المادة ٣٦ من نظام روما الأساسي؛ وهو مرشح لانتخابه ضمن القائمة باء، وفقاً لأحكام الفقرة ٥ من المادة ٣٦ من نظام روما الأساسي.

ومرفق طيه خطاب المجموعة الوطنية لكولومبيا في محكمة التحكيم الدائمة بشأن ترشيح الدكتور مونروي كابرا، وبيان وفقاً للفقرة ٤ (أ) '٢' من المادة ٣٦ من نظام روما الأساسي والفقرة ٦ من القرار ICC-ASP/3/Res.6، وسيرته الذاتية.

خطاب المجموعة الوطنية لكولومبيا في محكمة التحكيم الدائمة

بصفتنا أعضاء في المجموعة الوطنية لكولومبيا في محكمة التحكيم الدائمة، ووفقاً لأحكام الفقرة ٤ (أ) '٢' من المادة ٣٦ من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، يشرفنا أن نقدم ترشيح الدكتور ماركو غيراردو مونروي كابرا لمنصب قاض في المحكمة الجنائية الدولية.

وكان الدكتور ماركو غيراردو مونروي كابرا قاضياً ورئيساً للمحكمة الدستورية. وعمل طوال حياته المهنية على الدفاع عن حقوق الإنسان وحمايتها، لأن من وظائف المحكمة الدستورية في كولومبيا ضمان الحماية المباشرة لحقوق الإنسان في ضوء الدستور السياسي والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي كولومبيا طرف فيها. كذلك شغل الدكتور مونروي كابرا مناصب هامة أخرى في الجهاز القضائي للحكومة فكان رئيساً وقاضياً بالمحكمة التأديبية، ونائباً لرئيس المجلس الأعلى للإدارة القضائية، وقاضياً بالدائرة الدستورية لمحكمة العدل العليا، ضمن أنشطة أخرى.

وعلى الساحة الدولية، كان عضواً في لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان لمدة ١٠ سنوات، وسفيراً فوق العادة ومفوضاً لدى مؤتمرات القانون الدولي الخاص في بنما ومونتيفيديو، ونائباً لرئيس لجنة الشؤون القانونية والسياسية بالمجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية، ومندوباً لكولومبيا في عدة مؤتمرات دولية. واكتسب نتيجة لإنجازاته في هذه المجالات تقدير الكافة في كولومبيا لما تحلى به من صفات أكاديمية وأدبية ومهنية بارزة.

ولذلك نرجو التكرم بإدراج اسم الدكتور ماركو غيراردو مونروي كابرا في قائمة المرشحين للانتخاب لمنصب قاض في المحكمة الجنائية الدولية وفقا للفقرة ٥ من المادة ٣٦ من نظام روما الأساسي، في القائمة باء.

التوقيع:

غيليرمو فرنانديز دي سوتو	فرناندو هينستروسا فوريرو
عضو المجموعة الوطنية لمحكمة التحكيم الدائمة	عضو المجموعة الوطنية لمحكمة التحكيم الدائمة
رافائيل ريفاس بوسادا	رافائيل نييتو نافيا
عضو المجموعة الوطنية لمحكمة التحكيم الدائمة	عضو المجموعة الوطنية لمحكمة التحكيم الدائمة

بيان المؤهلات

بيان مقدم وفقا للفقرة ٤ (أ) من المادة ٣٦ من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والفقرة ٦ من القرار (ICC-ASP/3/Res.6).

الدكتور ماركو غيراردو مونروي كابرا من رجال القانون المرموقين في كولومبيا ولديه خبرة مهنية وأكاديمية في مجال القانون، على المستويين الوطني والدولي، منذ أكثر من ٤٥ عاماً. وقد تميز في جميع مناصبه بالحياد والنزاهة والاستقلال.

وكان الدكتور مونروي كابرا قاضياً ورئيساً للمحكمة الدستورية، وشغل هذا المنصب مدة ثماني سنوات حتى عام ٢٠٠٩. وشارك في استعراض دستورية المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، واتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب، والمعاهدات المتعلقة بالمساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية، ونظام روما الأساسي. وشارك أيضا في استعراض دستورية القوانين المعنية بحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ونظر في قضايا الأملبارو والوصاية المتعلقة بالأشخاص المشردين داخليا وضحايا العنف والأقليات التي تزعم وقوع انتهاكات لحقوقهم الأساسية. وعمل طوال حياته المهنية على الدفاع عن حقوق الإنسان وحمايتها، لأن من وظائف المحكمة الدستورية في كولومبيا ضمان الحماية المباشرة لحقوق الإنسان في ضوء الدستور السياسي والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي كولومبيا طرف فيها.

وشغل الدكتور مونروي كابرا مناصب هامة أخرى في الجهاز القضائي للحكومة فكان رئيساً وقاضياً بالمحكمة التأديبية، ونائبا لرئيس المجلس الأعلى للإدارة القضائية، وقاضياً بالدائرة الدستورية لمحكمة العدل العليا.

وعلى الساحة الدولية، كان عضواً في لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان لمدة ١٠ سنوات، وساعد في إعداد التقارير السنوية عن حالة حقوق الإنسان في الأرجنتين وبوليفيا وكولومبيا وكوبا وشيلي والسلفادور وغواتيمالا ونيكاراغوا وسورينام وأوروغواي. وشارك أيضاً في قضايا ذات أهمية تاريخية كبيرة مثل القضية المتعلقة بسقوط الجنرال سوموزا في نيكاراغوا، والتقارير المتعلقة بالأشخاص المختفين في الأرجنتين، وحل حصار سفارة الجمهورية الدومينيكية في بوغوتا. وشارك أيضاً بصفته عضواً في لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان في حل عدة نزاعات في هايتي ونزاعاً في السلفادور.

وكان سفيراً فوق العادة ومفوضاً لدى مؤتمرات القانون الدولي الخاص في بنما ومونتيفيديو، ونائباً لرئيس لجنة الشؤون القانونية والسياسية بالجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية، ومندوباً لكولومبيا في عدة مؤتمرات دولية.

وشارك طوال حياته المهنية بشكل وثيق في التعليم والبحث. وكان لمدة ست سنوات عميداً لكلية الحقوق بجامعة روزاريو. وكان في مناسبات كثيرة أستاذاً زائراً في جامعات دولية مرموقة. وكان عضواً مؤسساً ونائباً لرئيس معهد البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان. ووضع ما يزيد على ٣٠ مؤلفاً قانونياً، لاسيما في مجالات النظرية الدستورية والقانون الدولي، والقانون الدولي العام، والاختفاء القسري للأشخاص، ونظام البلدان الأمريكية، والنظام القانوني لتسليم المجرمين، وحقوق الإنسان، والاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان.

واكتسب نتيجة لإنجازاته في هذه المجالات تقدير الكافة في كولومبيا لما تحلى به من صفات أكاديمية وأدبية ومهنية بارزة واتسم به من حياد ونزاهة. ولدى الدكتور مونروي كابرأ المؤهلات المطلوبة للتعيين في أعلى المناصب القضائية في كولومبيا.

وللدكتور مونروي كابرأ معرفة ودراية ممتازة باللغة الإنكليزية.

ووفقاً لأحكام الفقرة ٤ (أ) '٢' من المادة ٣٦ من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وفي ضوء ما ذكر أعلاه، رشحت المجموعة الوطنية لكولومبيا في محكمة التحكيم الدائمة الدكتور ماركو غيراردو مونروي كابرأ لمنصب قاض في المحكمة الجنائية الدولية.

(أ) ولأغراض الفقرة ٥ من المادة ٣٦ من نظام روما الأساسي، يرشح الدكتور ماركو غيراردو مونروي كابرأ لانتخابه لمنصب قاض ضمن القائمة باء.

(ب) وقد روعي في اختيار الدكتور ماركو غيراردو مونروي كابرأ مرشحاً لمنصب قاض الحاجة إلى تمثيل النظم القانونية الرئيسية في العالم، والتوزيع الجغرافي العادل، والتمثيل العادل للإناث والذكور من القضاة، وفقاً للفقرة ٨ (أ) '١' إلى '٣' من المادة ٣٦.

وفي سياق انتخابات القضاة المقرر إجراؤها أثناء الدورة الثامنة لجمعية الدول الأطراف، يستوفي ترشيح الدكتور مونروي كإبراء الشروط اللازمة لضمان التشكيل المناسب للمحكمة ما دام '١' يمثل نظام القانون المدني، وعناصر معينة من القانون الأنغلو-سكسوني؛ و '٢' يمثل مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي؛ ويمثل جانب الذكور.

(ج) وعلاوة على خبرته الواسعة بالمسائل المتعلقة بالقانون الدولي العام وحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، يتمتع الدكتور ماركو غيراردو مونروي، وفقاً للفقرة ٨ (ب) من المادة ٣٦ من نظام روما الأساسي، بالخبرة في قانون الأحداث، ونشر عدة مقالات في هذا الشأن. وتناول أيضاً الموضوع الخاص للاختفاء القسري للأشخاص.

(د) ولأغراض الفقرة ٧ من المادة ٣٦ من نظام روما الأساسي، لا يملك الدكتور ماركو غيراردو مونروي جنسية مزدوجة. ويُقدم ترشيحه بوصفه الترشيح الخاص بمواطن كولومبي.

البيانات الشخصية

تاريخ الميلاد: ٦ تموز/يوليه ١٩٤٠

الجنسية: كولومبية

الخبرة الدولية

وزير مفوض بالبعثة الكولومبية لدى منظمة الدول الأمريكية.	١٩٨٩-١٩٩٣
نائب رئيس لجنة الشؤون القانونية والسياسية بالجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية.	١٩٩٢
عضو ورئيس لجنة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان.	١٩٧٨-١٩٨٨
سفير فوق العادة ومفوض لدى مؤتمرات القانون الدولي الخاص في بنما (١٩٧٥) ومنتيفيديو (١٩٧٩ و ١٩٨٩).	١٩٧٥ و ١٩٧٩ و ١٩٨٩
قاض مناوب بمحكمة العدل الأندية.	١٩٨٢

الوظائف القضائية

قاض بالمحكمة الدستورية.	٢٠٠١-٢٠٠٩
رئيس المحكمة الدستورية.	٢٠٠٢
نائب رئيس المجلس الأعلى للإدارة القضائية.	١٩٨٩

رئيس وقاض بالمحكمة التأديبية.	١٩٨٢-١٩٨٩
رئيس الدائرة الدستورية بمحكمة العدل العليا (بالنيابة).	١٩٧٧
رئيس الدائرة المدنية وقاض بالمحكمة الابتدائية في بوغوتا.	١٩٧٠-١٩٧٧
قاض بالدائرتين المدنيتين السابعة والثانية في بوغوتا.	١٩٦٦-١٩٧٠
قاض بالدائرة المدنية المحلية الثانية عشرة في بوغوتا.	١٩٦٣-١٩٦٥
قاض بالمحكمة المدنية والجنايئة المحلية في لاكليرا (١٩٦٣).	١٩٦٣-١٩٦٥
الخبرة الوظيفية	
بنك التجارة - محام.	١٩٦٣
مستشار في مصرف التنمية للبلدان الأمريكية للبرامج المتعلقة بإقامة العدل.	١٩٩٣-١٩٩٥
مستشار الوكالة الدولية للتنمية للبرامج المتعلقة بإقامة العدل.	١٩٩٣-١٩٩٥
محام مستقل على الصعيدين الوطني والدول.	١٩٨٠-١٩٨٢
	١٩٩٣-١٩٩٩
الخبرة في مجال التدريس	
عميد كلية الحقوق بجامعة روزاريو، بوغوتا، كولومبيا.	١٩٩٥-٢٠٠١
أستاذ فخري وشرفي بجامعة روزاريو، بوغوتا، كولومبيا.	١٩٩٦
أستاذ كرسي لمواضيع المدخل للقانون، والقانون الدولي العام، والقانون الدولي الخاص بجامعة روزاريو، بوغوتا، كولومبيا.	١٩٩٥ حتى الآن
مدرس سابق بالجامعات التالية: أكسترنادو دي كولومبيا، لوس أنديس، جافريانا، ليبري، غران كولومبيا، سنتو توماس، سرغيو أربوليدا، الأكاديمية العليا للشرطة، الكلية الحربية لعدة مواضيع منها المدخل للقانون، وقانون الإجراءات المدنية، والنظرية العامة للإثبات، والالتزامات، والقانون الدولي العام، والقانون الدولي الخاص.	
أستاذ زائر لدورة القانون الدولي العام التي نظمتها اللجنة القانونية للبلدان الأمريكية في ريو دي جانيرو	١٩٩٠
أستاذ زائر في عدة جامعة أجنبية منها الجامعة الأمريكية في واشنطن العاصمة، والجامعة الوطنية في كوستاريكا، وجامعة ليما، وجامعة هندوراس، وجامعة الأمم المتحدة، الخ.	١٩٩٠-١٩٩٣

التعليم

دكتوراهه في القانون، جامعة روزاريو، بوغوتا، كولومبيا.	١٩٦٢-١٩٥٨
تخصص في القانون الدولي والدبلوماسية، معهد الدراسات الدبلوماسية والدولية، جامعة جورج تاديو لوزانو، بوغوتا، كولومبيا.	١٩٦٠
شهادة الانتساب بأكاديمية القانون الدولي في لاهاي، وبرامج خارجية في بوينس آيرس، الأرجنتين، وبوغوتا، كولومبيا.	١٩٦٧ و ١٩٨٩
تخصص في قانون العمل، جامعة جافرينا، بوغوتا، كولومبيا.	١٩٦٢
شهادة في قانون الأحداث، جامعة القلب المقدس، سان خوان، بورتوريكو.	١٩٦٩

المؤلفات والبحوث

الأعمال القانونية

تأليف ما يزيد على ٣٠ عملاً قانونياً منها:

- *Ensayos sobre Teoría Constitucional y Derecho Internacional* (Essays on Constitutional Theory and International Law), Universidad del Rosario, 2007.
- *Derecho Internacional Público* (Public International Law), Editorial Temis, Fifth edition, 2002.
- *Desaparición Forzada de Personas* (Forced Disappearance of Persons), Ediciones Librería del Profesional, Bogotá, 2000.
- *Métodos Alternativos de Solución de Conflictos* (Alternative Methods for Conflict Resolution), Oxford, University Press, 1997.
- *Derecho de los Tratados* (Treaty Law), First edition, Editorial Temis, 1989, and Second edition Editorial Leyes, 1995.
- *El Sistema Interamericano* (The Inter-American System), Editorial Juricentro de San José Costa Rica, 1994.
- *Derecho de Menores* (Rights of Minors), Editorial Wilches, 1987.
- *Reforma del Sistema Interamericano* (Reform of the Inter-American System), Ediciones Universidad Javeriana, 1986.
- *Régimen Jurídico de la Extradición* (Legal System for Extradition), Editorial Temis, 1985.
- *Introducción al Derecho Internacional Laboral* (Introduction to International Labor Law), Universidad del Rosario, 1984.
- *Derechos Humanos* (Human Rights), Editorial Temis, 1980.
- *La Convención Americana sobre Derechos Humanos* (The American Convention on Human Rights), Organization of American States, 1980.

- *Estudio: Derechos y Deberes consagrados en la Convención Americana sobre Derechos Humanos* (Study: The Rights and Duties Consecrated in the American Convention on Human Rights), San José, Costa Rica, 1980 (various authors).

المقالات

Revista del Rosario

- La Autoridad del los Tratados en sus Relaciones con el Derecho Interno, Primera Parte (The Authority of Treaties in their Relationships with Internal Law, First Part), numbers 493 and 494 (1973), pp. 43-60.
- La Autoridad del los Tratados en sus Relaciones con el Derecho Interno, Segunda Parte (The Authority of Treaties in Relationships with Internal Law, Second Part), numbers 495 to 496 (1973), pp. 65-78.
- La Noción del Derecho (The Notion of Law), number 469 (1965), pp. 51-61.
- Tratados Internacionales en Derecho Colombiano, Volumen Especial (International Treaties in Colombian Law, Special Volume) (1979), pp. 7-37.
- La Acción de Tutela y la Educación Desacato y Consecuencias Punitivas (Protecting Constitutional Rights and Failure to Education and Punitive Consequences), December 1995, Vol. 88, numbers 569 - 570, pp. 65-74.
- La Enseñanza de la Etica como Misión de las Facultades de Derecho (Teaching Ethics as a Mission of Law Schools), January-June, Vol. 89, numbers 571 - 572, pp. 58-73.

Revista Cancillería de San Carlos

- Perspectivas del Sistema Interamericano (Perspectives on the Inter-American System), no. 9, August 1991, pp. 41-55.
- Validez de la Intervención de Estados Unidos en Panamá, según el Derecho Internacional (Validity of the United States Intervention in Panama, according to International Law), no. 6, March 1991, pp. 43-50.
- Las Relaciones Internacionales en la Constitución Colombiana de 1991 (International Relations in the Colombian Constitution of 1991), no. 3, May 1992, pp. 7-17.
- Un Estado no puede ejercer Actos de Soberanía en otro Estado (A State Cannot Exercise Acts of Sovereignty in another State), no. 16, December 1992, pp. 20-25.

Revista de la Academia Colombiana de Jurisprudencia

- Colombia y Convenios de OIT (Colombia and ILO Conventions), numbers 218-129-220, July-December 1977.
- Salvaguardias Constitucionales en el Proceso Penal Interamericano (Constitutional Safeguards in the Inter-American Criminal Process), numbers 270-271-272, January-July 1986.
- Aborto (Abortion), numbers 230-231-232, July-December 1979.
- Está en Crisis el Principio de la Autonomía de la Voluntad? (Is the Principle of Independent Will in Crisis?), numbers 236-237-238, July-December 1980.
- Nuevo Derecho de Menores (New Rights of Minors), numbers 221-222-223, January-June 1978.

- Influencia de la Corte Internacional de Justicia en el Desarrollo del Derecho Internacional (The International Court of Justice's Influence on the Development of International Law), numbers 210-211, January-June 1976.
- Constitución de Estados Unidos de América y su Influencia en el Desarrollo Público (The Constitution of the United States of America and its Influence on Public Development), numbers 278-279, July-December 1987.
- Derechos Humanos y Democracia Representativa (Human Rights and Representative Democracy), numbers 227-228-229, January-June 1979.
- Litigio Colombo-Venezolano (Colombian-Venezuelan Litigation), numbers 240-241-242, January-June 1981.
- La Cultura de la muerte. Reflexiones sobre el drama de Colombia (The Culture of Death. Reflections on the Tragedy of Colombia), no. 310, November 1997, pp. 1-11.

The American University Law Review

- Rights and Duties Established by the American Convention on Human Rights, Volume 30, Autumn 1980, pp. 21-63.

الكتب والمقالات بمناسبة الاحتفال بذكرى فقهاء القانون الدولي المرموقين

- *Homage to Werner Goldschmidt*, Universidad Central de Venezuela, Caracas, 1997.
- Study on “*Eficacia Extraterritorial de las Sentencias y Laudos Arbitrales Extranjeros en el Sistema Interamericano*” (Extraterritorial Efficacy of Foreign Sentences and Arbitration Rulings in the Inter-American System), pp. 539-568.
- *Liber Amicorum in Homage to Héctor Gross Espiell*, 1997, Bruylant, Bruxelles. Study on “Los Derechos Humanos en la Constitución Colombiana de 1991” (Human Rights in the Colombian Constitution of 1991), volume 1, pp. 863 to 878.
- *El Derecho Internacional en un Mundo en Transformación: Liber Amicorum en Homenaje a Eduardo Jiménez de Aréchaga* (International Law in a World in Transformation: Liber Amicorum in Homage to Eduardo Jimenez de Arechaga), Fundación de Cultura Universitaria, Montevideo, Uruguay, 1994.
- Study on “*Solución de Controversias en el Sistema Interamericano*” (Resolving Controversies in the Inter-American System), volume II, pp. 1201-1227.
- *Derechos Humanos en las Américas. Libro Homenaje a Carlos A. Dunshee de Abranches* (Human Rights in the Americas. Book in Homage to Carlos A. Dunshee de Abranches), 1984.
- Study on “*Aplicación de la Convención Americana sobre Derechos Humanos en el Orden Jurídico Interno*” (Application of the American Convention on Human Rights in the Internal Juridical Order), pp. 135 to 145.
- *Ensayos Jurídicos, Liber Amicorum en Homenaje a Carlos Holguín Holguín* (Legal Essays: Liber Amicorum in Homage to Carlos Holguin Holguin), Ediciones Rosaristas, 1996.
- Estudio “*El Derecho Internacional en un Mundo en Transformación: Nuevos Desarrollos*” (Study “International Law in a World in Transformation: New Developments”), pages 377 to 406.

- *Libro Homenaje al professor Carlos Holguín Holguín* (Homage to Professor Carlos Holguín Holguín), Introduction to the international law studies by Professor Carlos Holguín Holguín.
- *Homage to Werner Goldschmidt*, Universidad Central de Venezuela, Caracas, 1997.

العضوية في المؤسسات الأكاديمية

- رئيس وعضو بالأكاديمية الكولومبية للسوابق القضائية.
- عضو بجمعية القانون المقارن في باريس.
- عضو بالجمعية الأمريكية للقانون الدولي.
- عضو بالمعهد الأيبيري- الأمريكي لقانون الإجراءات.
- عضو بالأكاديمية الأرجنتينية للقانون الدولي.
- عضو رئيسي ب نقابة المحامين للبلدان الأمريكية.
- عضو مؤسس ونائب رئيس سابق بمعهد البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان في سان خوسيه، كوستاريكا.
- عضو بالرابطة الأيبيرية- الأمريكية للعلوم الاجتماعية.
- عضو برابطة القانون الدولي.

اللغات

الإسبانية.

الإنكليزية.

٤ - أوزاكي، كونيكو (اليابان)

[الأصل بالإنكليزية]

مذكرة شفوية

تهدي سفارة اليابان في هولندا تحياتها إلى أمانة جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وتشرف-بالإشارة إلى المذكرة الصادرة عن المحكمة ICC-ASP/8/S/20 المؤرخة ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٩ بإبلاغ المحكمة الجنائية الدولية بأن حكومة اليابان قررت تعيين القاضية كونيكو أوزاكي، مرشحة لإعادة انتخابها لمنصب قاض بالمحكمة الجنائية الدولية في الانتخابات التي ستجري في الدورة الثامنة لجمعية الدول الأطراف المقرر عقدها في لاهاي في الفترة من ١٨ إلى ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. بعد الوفاة المفاجئة للقاضية فوميكو سايعا في نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

ويقدم ترشيح الأستاذ أوزاكي وفقاً للفقرة ٤ (أ) من المادة ٣٦ من نظام روما الأساسي.

والسيدة أوزاكي مرشحة على القائمة باء لأغراض الفقرة ٥ من المادة ٣٦ من نظام روما الأساسي. لها مسار وظيفي طويل وناجح، بوصفها موظفة بالسلك الدبلوماسي على درجة عالية من الكفاءة، وتتمتع بخبرة في القانون الدولي والقانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالمحكمة الجنائية الدولية، وبصفتها متخصصة في القانون الجنائي وقانون اللاجئين في وزارة العدل. وعملت أيضا بوصفها مديرة شعبة شؤون المعاهدات، بمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، من ٢٠٠٦ حتى ٢٠٠٩. تتمتع الأستاذة أوزاكي بخبرة ثرية بصفتها محامية في الأوساط الأكاديمية، قامت ببحوث، وتدرّس القانون الدولي والقانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان في مختلف الجامعات والمؤسسات. وقد كتبت الكثير في المجالات ذات الصلة ولها العديد من المطبوعات. تبين هذه الخبرات بوضوح مؤهلاتها بوصفها "أثبتت كفاءتها في المجالات ذات الصلة بالقانون الدولي مثل القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان وتتمتع بخبرة طويلة وبأهلية قانونية لها صلة وثيقة بالعمل القضائي الذي تضطلع به المحكمة". تجدر الإشارة أيضا إلى أنه، بعد وفاة القاضية سايعا، لم يعد هناك إلا قاض واحد (في القائمة ألف) من آسيا، ولم تبق هناك ولا قاضية واحدة و/أو قاضٍ مرشح على القائمة باء من آسيا من ضمن القضاة المرشحين. ومن شأن انتخاب الأستاذة أوزاكي أن يسهم مساهمة قيمة في الحفاظ على التوازن الإقليمي وغيره في تشكيل قضاة المحكمة. ويرفق طي هذا البيان الوارد وفقا للفقرة ٤ (أ) من المادة ٣٦، من نظام روما الأساسي والسيرة الذاتية للقاضية أوزاكي.

ثم إن اليابان ما برحت تدعم الأنشطة التي تضطلع بها المحكمة الجنائية الدولية منذ إنشائها، وبعد أن أصبحت دولة طرفا في نظام روما الأساسي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، فإنها تعترم البقاء داعما قويا للمحكمة. وقرار الحكومة اليابانية ترشيح الأستاذة أوزاكي لانتخابها قاضية بالمحكمة الجنائية الدولية ينم عن التزامها الراسخ بمواصلة بذل قصارى الجهد لتيسير الأنشطة التي تقوم بها المحكمة. والحكومة اليابانية على ثقة تامة بأن

الأستاذة أوزاكي تملك الخبرة اللازمة والدراية والمعارف ذات الصلة بمجالات القانون الدولي، كالقانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، مما يمكنها من مواصلة الإسهام في العمل المهم للمحكمة.

[...]

بيان المؤهلات

بيان مقدم وفقاً للفقرة ٤ (أ) من المادة ٣٦ من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والفقرة ٦ من قرار جمعية الدول الأطراف (ICC-ASP/3/Res.6) المتعلق بإجراء ترشيح وانتخاب قضاة المحكمة الجنائية الدولية.

(أ) إن الأستاذة كونيكو أوزاكي، المرشحة اليابانية لمنصب قاض بالمحكمة، شخص يتمتع بخلق عال وبالحيادية والتزاهة وهي تملك المؤهلات اللازمة لتعيينها في أعلى المناصب القضائية.

والأستاذة كونيكو أوزاكي من أبرز الدبلوماسيين اليابانيين ذوي الخبرة بالقوانين الدولية والقوانين الجنائية الدولية. التحقت بوزارة الشؤون الخارجية اليابانية في ١٩٧٩، وتولت مختلف المناصب المهمة التي تنطوي على العمل القانوني طوال مسارها الوظيفي في السلك الدبلوماسي. لقد شاركت وأسهمت في عمليات المفاوضات بشأن مختلف المعاهدات والاتفاقيات والتصديق عليها، وفي مراحل تنفيذها، في مجالات الجريمة الدولية، وحقوق الإنسان، والإرهاب، والبيئة، وعدم انتشار الأسلحة النووية، من جملة أمور أخرى. عندما كانت تعمل في بعثة اليابان الدائمة لدى الأمم المتحدة، كانت مكلفة أساساً بالمسائل التي تُناقشها اللجنة السادسة (الشؤون القانونية) التابعة للجمعية العامة، وقد انشغلت وبصورة مكثفة في عمليات وضع القوانين الدولية.

وإضافة إلى مسارها الوظيفي في السلك الدبلوماسي، في وزارة العدل، فقد شاركت الأستاذة أوزاكي مشاركة مكثفة في تحرير وتطبيق القوانين الوطنية بشأن الجرائم المتصلة بالمخدرات، والجريمة المنظمة، وغسل الأموال، والإرهاب والهجرة غير القانونية، وذلك بوصفها متخصصة تابعة لمكتب الشؤون الجنائية. شاركت أيضاً بنشاط في المفاوضات المتعلقة بالجريمة بصفتها عضواً في الوفد الياباني. وقد تجسد الاعتراف الواسع بحجرتها ومعرفتها في مجال القانون الجنائي الدولي في تعيينها سنة ٢٠٠٦ مديرة شعبة شؤون المعاهدات التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وظلت في هذا المنصب حتى عام ٢٠٠٩. كانت مسؤولياتها في ذلك المنصب تشمل مساعدة الدول في والتصديق على المعاهدات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد؛ ووضع القوانين الوطنية المتعلقة بالمخدرات، والجريمة والإرهاب؛ والمساعدة التقنية بما فيها تعليم وتدريب القضاة والمدعين العامين في البلدان النامية؛ وإنشاء أنظمة سيادة القانون والقوانين الجنائية الوطنية في المناطق التي تعيش حالات ما بعد النزاع.

لقد برهنت الأستاذة أوزاكي على كفاءتها وقدرتها غير العاديتين، وعلى الخلق الرفيع الذي تتحلى به، من خلال الطريقة المثقنة التي اضطلعت من خلالها بهذه الواجبات. وأخذاً بعين الاعتبار هذه الانجازات التي قامت بها

الأستاذة أوزاكي، فإن تعيينها مرشحة يابانية لشغل منصب قاض بالمحكمة قد أُقترح أثناء اجتماع عقدهت الحكومة وتقرر بعد النظر الدقيق في الإجراء الواجب الإلتباع المنصوص عليه في الفقرة ٤ (أ) '١' من المادة ٣٦ من نظام روما الأساسي.

(ب) وتعين الأستاذة أوزاكي مرشحة يابانية لمنصب قاض لإدراجها في القائمة بآء وذلك لأغراض الفقرة ٥ من المادة ٣٦ من نظام روما الأساسي.

وشاركت الأستاذة أوزاكي مشاركة كثيفة في مجالات القانون الدولي ذات الصلة، مثل في المجالات ذات الصلة بالقانون الدولي مثل القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان وتتمتع بخبرة طويلة وبأهلية في هذه المجالات. بوصفها مديرة شعبة حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية، كانت مكلفة بإعداد التصديق على اتفاقيات جنيف والبروتوكولات الإضافية وتنفيذها، من بين أمور أخرى، وكانت تترأس الوفد الياباني أثناء الاجتماعات المتعلقة بحقوق الإنسان في الأمم المتحدة. وبصفتها مديرة شعبة شؤون اللاجئين في وزارة العدل، كانت أيضا مسؤولة عن معالجة مسألة الاتجار بالبشر والمسائل المتعلقة باللاجئين. والأهم من هذا أنها شاركت مشاركة نشطة، وأسهمت الكثير في عملية التحضير والمفاوضات بشأن إنشاء نظام المحكمة الجنائية الدولية، في نيويورك كما في طوكيو.

إضافة إلى العمل الذي قامت به في الحكومة اليابانية، تتمتع الأستاذة أوزاكي تتمتع الأستاذة أوزاكي بخبرة ثرية بصفتها محامية في الأوساط الأكاديمية، قامت ببحوث، وتدرّس القانون الدولي والقانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالمحكمة الجنائية الدولية في مختلف الجامعات والمؤسسات. وقد كتبت الكثير في المجالات ذات الصلة ولها العديد من المطبوعات.

(ج) ولدى الأستاذة أوزاكي معرفة جيدة باللغة الإنكليزية وتحدثها بطلاقة. ولديها معرفة جيدة أيضا بالفرنسية.

(د) والمعلومات ذات الصلة بالفقرة ٨ (أ) من المادة ٣٦ من نظام روما الأساسي هي التالية: نظراً لأنه لم يبق هناك إلا قاضٍ مرشح واحد على القائمة بآء من آسيا من ضمن القضاة المرشحين، بعد وفاة القاضية فوميكو سايغا. فمن شأن انتخاب الأستاذة أوزاكي بصفتها قاضية جديدة في المحكمة أن يسهم مساهمة قيمة في الحفاظ على التوازن الإقليمي وغيره في تشكيل قضاة المحكمة.

'١' الأستاذة أوزاكي مؤهلة لتعيينها في أعلى المناصب القضائية في اليابان.

'٢' الأستاذة أوزاكي مواطنة من رعايا اليابان واليابان عضو في المنطقة الآسيوية.

'٣' الأستاذة أوزاكي أنثى.

(هـ) وتتمتع الأستاذة أوزاكي بخبرة قانونية فيما يتعلق بمسائل محددة تشمل، على سبيل الذكر لا الحصر، العنف ضد المرأة والطفل. من خلال عملها مديرة شعبة حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية، كانت تشارك في المسائل الجنسانية، وترأست الوفد الياباني أثناء الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة ٢٠٠٠:

المساواة بين الجنسين، المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين، التي انعقدت في نيويورك في شهر حزيران/يونيو ٢٠٠٠. وقد عاجلت مسألة الاتجار بالبشر في مختلف المناصب التي احتلتها طوال مسارها الوظيفي. كما ساهمت في وضع "الاستراتيجيات والتدابير العملية النموذجية للقضاء على العنف ضد المرأة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية" بوصفها عضوا في الوفد الياباني في لجنة الجريمة في عام ١٩٩٧، وأصبحت مسؤولة عن تنفيذها بوصفها مديرة شعبة شؤون المعاهدات، بمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة منذ ٢٠٠٦. وفي مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تناولت بإسهاب مسألة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية. ويعترف لها المجتمع الدولي بمساهماتها في أنشطة المكتب.

(و) والأستاذة أوزاكي مواطنة يابانية ولا تملك جنسية أية دولة أخرى.

البيانات الشخصية

تاريخ الميلاد: ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٦

مكان الميلاد: اليابان

التعليم: جامعة طوكيو (إجازة، ١٩٧٨)

جامعة أكسفورد (الدكتوراه، ١٩٨٢)

المناصب الحالية

أستاذة بمعهد الدراسات المتقدمة في المسائل المتصلة بالسياسات، مختصة في القانون الدولي والقانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان.

مساعدة خاصة لدى وزارة الشؤون الخارجية، وسفيرة مكلفة باتفاقية التنوع البيولوجي.

الخبرة المهنية في المجال القانوني

نيسان/أبريل ٢٠٠٩ - حتى مساعدة خاصة لدى وزارة الشؤون الخارجية.

سفيرة مكلفة باتفاقية التنوع البيولوجي. مكلفة بالمفاوضات بشأن الاجتماع اليوم

العاشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي (٢٠١٠) والتحضير له.

مديرة شعبة شؤون المعاهدات، بمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

٢٠٠٩-٢٠٠٦

بصفتها المستشارة القانونية للمكتب، كانت مسؤولة، بين أمور أخرى، عن مساعدة الدول في والتصديق على المعاهدات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد؛ ووضع القوانين الوطنية المتعلقة بالمخدرات، والجريمة والإرهاب؛ والمساعدة التقنية بما فيها تعليم وتدريب القضاة والمدعين العامين في البلدان النامية؛ وإنشاء أنظمة سيادة القانون والقوانين الجنائية الوطنية في المناطق التي تعيش حالات ما بعد انتهاء النزاع.

وزيرة، البعثة الدائمة لليابان لدى المنظمات الدولية في فيينا؛ ورئيسة أقسام الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ ومجموعة موردي المواد النووية. وبصفتها رئيسة أقسام الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجموعة موردي المواد النووية، فقد تناولت المسائل المتعلقة بعدم الانتشار، وكانت مسؤولة عن المفاوضات بشأن اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية.

٢٠٠٦-٢٠٠٤

مديرة شعبة حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية، وزارة الشؤون الخارجية. بوصفها المديرة، كانت مسؤولة عن شعبة حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية، بما في ذلك المسائل الجنسانية. وكانت مكلفة بإعداد التصديق على اتفاقية جنيف والبروتوكولات الإضافية وتنفيذها، من بين أمور أخرى. وكانت تترأس الوفد الياباني أثناء الاجتماعات المتعلقة بحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، بما في ذلك الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين"، "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين" التي انعقدت في شهر حزيران/يونيو ٢٠٠٠. وكانت مسؤولة أيضا عن معالجة مسألة الجرائم الدولية، والجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية والمخدرات والاتجار بالبشر. وترأست المفاوضات بشأن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية واتفاقية الجريمة الحاسوبية.

٢٠٠١-١٩٩١

مديرة شعبة اللاجئين، مكتب الهجرة، وزارة العدل. كانت مهامها ومسؤولياتها الرئيسية تشمل تحديد مركز اللاجئين وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة للاجئين، والمسائل المتعلقة بالهجرة غير القانونية والاتجار بالبشر.

١٩٩٩-١٩٩٨

- مختصة تابعة لمكتب الشؤون الجنائية، وزارة العدل. ١٩٩٨-١٩٩٥
- شاركت مشاركة نشيطة كعضو في الوفد الياباني في المفاوضات بشأن المعاهدة المتعلقة بالجريمة، بما في ذلك اللجنة التحضيرية للأمم المتحدة المعنية بإنشاء محكمة جنائية دولية. ومسؤولة عن القوانين الوطنية وتطبيقها بشأن الجرائم المتصلة بالمخدرات، والجريمة المنظمة، وغسل الأموال، والإرهاب والهجرة غير القانونية، وفقاً للاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وقد شاركت في صياغة القوانين الرئيسية في هذه المجالات. وكانت مكلفة أيضاً بتطبيق القوانين المتعلقة بالمخدرات في حالات معينة. وقد ساهمت في صياغة "الاستراتيجيات والتدابير العملية النموذجية للقضاء على العنف ضد المرأة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية"، بوصفها عضواً في الوفد الياباني في لجنة الجريمة في عام ١٩٩٧.
- كاتبة أولى، بعثة اليابان الدائمة لدى الأمم المتحدة. ١٩٩٥-١٩٩٣
- كانت مكلفة أساساً بالمسائل التي تُناقشها اللجنة السادسة (الشؤون القانونية) التابعة للجمعية العامة. وكانت المسائل الرئيسية تشمل المفاوضات المتعلقة بنظام روما الأساسي، وإعلان مكافحة الإرهاب، والمناقشات حول محكمة العدل الدولية، ولجنة القانون الدولي، ومراجعة وثيقة الأمم المتحدة، من جملة أمور أخرى تتعلق بالقانون الدولي.
- النائبة الرئيسية للمدير، شعبة الشؤون الاقتصادية/البيئية، مكتب الأمم المتحدة، وزارة الشؤون الخارجية. ١٩٩٣-١٩٩٢
- كانت مهامها ومسؤولياتها الرئيسية تشمل المسائل المتعلقة بالتنمية المستدامة، وهو مفهوم بدأ يحظى بالاعتراف بأنه أحد المبادئ التوجيهية في منظومة الأمم المتحدة؛ والتحضير لمؤتمر ريو، وتصديق اليابان على معاهدة بازل.
- نائبة المدير، شعبة شؤون المحيط، وزارة الشؤون الخارجية. ١٩٨٩-١٩٨٦
- كانت مسؤولة، من ضمن أمور أخرى، عن المفاوضات التجارية في المنتجات الزراعية ومنتجات الصيد البحري، وتطبيق للاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة، والاتفاقات الثنائية المتعلقة بهذه المنتجات. كما شاركت في المفاوضات الأولى لإنشاء رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ.
- نائبة المدير، شعبة الشؤون القانونية، مكتب المعاهدات، وزارة الشؤون الخارجية. ١٩٨٦-١٩٨٢
- كانت المسؤوليات الرئيسية تشمل القوانين الجنائية، وقانون المعاهدات، والقانون الاقتصادي الدولي، وقانون البحار.

شاركت، من ضمن أنشطة أخرى، وساهمت في عمليات المفاوضات بشأن العديد من المعاهدات والاتفاقيات والتصديق عليها، وفي مراحل تنفيذها، بما في ذلك ما يلي:

- نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية؛
- اتفاقيات حقوق الإنسان؛
- اتفاقيات جنيف والبروتوكولات الإضافية؛
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية؛
- واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد؛
- المعاهدات المتعلقة بمكافحة الإرهاب؛
- المعاهدات المتعلقة بالبيئة.

شاركت أيضا في العديد من الاجتماعات والمؤتمرات الدولية الأخرى، من بين المتحدثين الرسميين، ومحاضرة، وعضو في أفرقة المناقشة، كما ساهمت في منشورات الأمم المتحدة.

الخبرة الأكاديمية

لديها خبرة واسعة بصفتها محامية في الأوساط الأكاديمية، قامت ببحوث، وتدرّس في المؤسسات الواردة أسماؤها أدناه. وتعد مجالات تخصصها كالتالي: القانون الجنائي الدولي وقانون حقوق الإنسان، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالمحكمة الجنائية الدولية، وجرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، والإرهاب، والجريمة المنظمة والفساد، من بين أمور أخرى.

أستاذة بمعهد الدراسات المتقدمة في المسائل المتصلة بالسياسات	٢٠٠٩ - حتى اليوم
أستاذة القانون الدولي، المدرسة العليا للقانون، جامعة طوهوكو	٢٠٠٤ - ٢٠٠١
أستاذة، المدرسة العليا، جامعة كوبي	٢٠٠٣ - ٢٠٠٤

المنشورات ذات الصلة (باللغة اليابانية)

الكتب

- *International Human Rights Law and International Criminal law* (Shinzansha, 2004).
- *International Law (Bridge-book Series)* (Shinzansha, 2003, co-author (2nd edition, 2009)).

Treatises

- “UN Convention against Transnational Organized Crime”, *Gendai Keijihō* vol. 9 (2007).
- “Gender as the mainstream in the United Nations”, in: Toshiya Ueki & Hiroyuki Tosa (ed.), *International Law, International Relations and Gender* (Tohoku University Press, 2007).

- “Punishment of war crimes in Japan”, in: Shinya Murase & Akira Mayama (ed.), *International Law of Armed Conflicts* (Toshindo, 2006).
- “Exemption of penalties on illegal entry of refugees coming directly from a territory where their life or freedom was threatened”, in: *Jurisuto Important Cases in 2002*, (Yuhikaku, 2003).
- “Punishment of human rights violators in international law”, in: Yozo Yokota (ed.), *Contemporary International Law and the United Nations, Human Rights and International Tribunals* (Kokusai Shoin, 2003).
- “The scope of national criminal jurisdiction over violations of human rights”, *Kokusaiho Gaiko Zassi* vol. 102-1 (2003).
- “International framework to fight against trafficking of children”, *Hougaku Seminar* 2003-1 (2003).
- “Major work of the Human Rights Commission in 2000”, *Kokusai Jinken* vol. 12 (2001).
- “Transnational Organized Crime – Japan and the G8 Summit Meeting 2000”, *Gaiko Forum* 2000-8 (2000).
- “Supreme Court (3rd Bench) Decision on 18 October 1996 – Legality of undercover operations in drug crimes investigations”, *Horitsu no Hiroba* 1997-7 (1997).
- “Osaka District Court Judgment on 22 September 1995 – Controlled delivery and Custom Law”, *Kenshu* vol. 578 (1996).
- “Problems in the application of Article 8 of the Drug Special Law”, *Kenshu* vol. 581 (1996).

اللغات

اليابانية (اللغة الأصلية).

الإنكليزية (تحدثها بطلاقة).

الفرنسية.

٥ - بولارد، ديوك إي. إي (غيانا)

[الأصل: بالإنكليزية]

مذكرة شفوية

تهدى البعثة الدائمة لجمهورية غيانا لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى أمانة جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وتتشرف بالإفادة أن حكومة غيانا قررت تعيين القاضي ديوك إي. إي. بولارد كمرشح لمنصب قاض في المحكمة الجنائية الدولية في الانتخابات التي ستجري خلال الدورة الثامنة لجمعية الدول الأطراف المقرر عقدها في لاهاي في الفترة من ١٨ إلى ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. والقاضي بولارد مرشح على القائمة بآ لأغراض الفقرة ٥ من المادة ٣٦ من نظام روما الأساسي.

ويتحلى القاضي ديوك بولارد بأخلاق رفيعة وبالحياد والتزاهة. وله المؤهلات لكي يعين في أعلى المكاتب القضائية في جمهورية غيانا. والسيد بولارد عميد قضاة محكمة العدل الكاريبية، وهي أعلى محكمة استئناف بلدية في الجماعة الكاريبية. وتتمارس محكمة العدل الكاريبية كذلك اختصاصاً أصلياً كمحكمة دولية تفسر معاهدة تشاغواراماس المعدلة وتطبقها، وهي الوثيقة المؤسسة لجماعة الكاريبي، بتوظيف قواعد القانون الدولي وفقاً لما يطبق (المادة ١٧ (١) من معاهدة تشاغواراماس المعدلة.

وعلى القاضي بولارد، بصفته قاضياً في محكمة العدل الكاريبية، أعلى محكمة استئناف بلدية ذات اختصاص ثنائي في الجماعة الكاريبية، أن يفسر مختلف أحكام حقوق الإنسان الواردة في الدساتير الوطنية ويطبقها بناءً، من جملة أمور أخرى، على الإتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان وشرعة الحقوق الكندية كما يضمن أن يفسر سن القوانين البلدية ذات الاختصاصات الثنائية على نحو متسق مع الالتزامات التي أخذتها الدول على عاتقها وفقاً للصوصك الدولية التي حددت المعايير الدولية الإنسانية ومعايير حقوق الإنسان الدولية ما لم ترد إرادة تشريعية صريحة عكس ذلك.

ويتمتع القاضي بولارد بكفاءة عالية في مجالات القانون الدولي مثل القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان كما له تجربة واسعة في المجال القانوني المهني ذي الصلة بالعمل القضائي في المحكمة. وله علاوة على ذلك تجربة أربعة عقود كمحام ممارس في مجال المعاهدات الدولية في منظومة الأمم المتحدة، بدءاً بتمثيله لغيانا في مؤتمر فيينا المعني بقانون المعاهدات (١٩٦٨-١٩٦٩). كما مثل القاضي بولارد أيضاً غيانا في اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بمسألة تعريف العدوان.

إن القاضي بولارد محام كفاء ينتمي إلى النظام القانوني الإنكليزي-الأمريكي. وله سمعة في المحكمة العليا بغيانا وجامايكا تشمل تراكمي ثلاثة عقود. تأثر أثناء مساره الوظيفي القانوني بأنظمة قانونية أخرى بما فيها نظام القانون المدني. وهو مواطن من جمهورية غيانا فقط لا غير. وله معرفة جيدة باللغة الإنكليزية التي هي لغته الأصلية.

وتولي حكومة غيانا أهمية بالغة للمحكمة الجنائية الدولية وتعتبر أن القاضي بولارد يملك المؤهلات والخبرة التي تؤهله، إذا تم اختياره، للمساهمة بشكل قيم في عمل المحكمة. وسيفيد المحكمته بالتجربة الواسعة في مجال القانون الدولي فضلا عن الخبرة القضائية التي حصلها بعمله في محكمة الاستئناف العليا لجماعة الكاريبي، حيث قام بالفصل في قضايا القانون الجنائي وقضايا أخرى. وتؤيد الجماعة الكاريبية ترشيح القاضي بولارد.

يقدم بيان المؤهلات والسيره الذاتية المرفق المزيد من التفاصيل عن تجربة المرشح ومؤهلاته.

[...]

بيان المؤهلات

(أ) يتحلى القاضي ديوك بولارد بأخلاق رفيعة كما أنه محايد ونزيه. وله مؤهلات تُحول له أن يعين في أعلى المكاتب القضائية في جمهورية غيانا.

والقاضي بولارد عميد قضاة محكمة العدل الكاريبية، وهي أعلى محكمة استئناف بلدية في الجماعة الكاريبية. وتُمارس محكمة العدل الكاريبية كذلك اختصاصاً أصلياً كمحكمة دولية تفسر معاهدة تشاغواراماس المعدلة وتطبقها، وهي الوثيقة المؤسسة لجماعة الكاريبي، بتوظيف قواعد القانون الدولي وفقاً لما يطبق (المادة ١٧ (١) من معاهدة تشاغواراماس المعدلة).

وعلى القاضي بولارد، بصفتة قاضياً في محكمة العدل الكاريبية، أعلى محكمة استئناف بلدية ذات اختصاص ثنائي في الجماعة الكاريبية، أن يفسر مختلف أحكام حقوق الإنسان الواردة في الدساتير الوطنية ويطبقها بناءً، من جملة أمور أخرى، على الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان وشرعة الحقوق الكندية كما يضمن أن يفسر سن القوانين البلدية ذات الاختصاصات الثنائية على نحو متسق مع الالتزامات التي أخذتها الدول على عاتقها وفقاً للصوصك الدولية التي حددت المعايير الدولية الإنسانية ومعايير حقوق الإنسان الدولية ما لم ترد إرادة تشريعية صريحة عكس ذلك. وهو ما تقتضيه المادة ٢٧ من اتفاقية فيينا بشأن قانون المعاهدات رهناً بالمادة ٤٦ من هذه الاتفاقية. ودول الجماعة الكاريبية عضو في اتفاقية فيينا السابقة الذكر.

ويتمتع القاضي بولارد بكفاءة عالية في المجالات ذات الصلة بالقانون الدولي مثل قانون المعاهدات والقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان كما له تجربة واسعة في المجال القانوني المهني ذي الصلة بالعمل القضائي في المحكمة. وله علاوة على ذلك تجربة أربعة عقود كمحام ممارس في مجال المعاهدات الدولية في منظومة الأمم المتحدة، بدءاً بتمثيله لغيانا في مؤتمر فيينا المعني بقانون المعاهدات (١٩٦٨-١٩٦٩). وتعد هذه التجربة أساسية لتفسير المعايير الإنسانية ومعايير حقوق الإنسان وتطبيقها والتي غالباً ما تتحد في صكوك القانون الدولية ذات الصلة، مثل اتفاقيات جنيف لسنة ١٩٤٩ ونظام روما الأساسي والعديد من معاهدات حقوق الإنسان الدولية أو اتفاقياتها التي أبرمت تحت إشراف الأمم المتحدة.

ومثل القاضي بولارد، خلال مسيرته الوظيفية كمحام ممارس دولي، غيانا في اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بمسألة تعريف العدوان. وشغل مناصب رسمية كمنصب رئيس (مدعي عام) ونائب رئيس اللجنة السادسة للجمعية العامة ومقرر لجنة البلد المضيف. كما مثل غيانا في كل لجان الجمعية العامة الأخرى ما عدا اللجنة الخامسة. إن تجربة القاضي بولارد تجعله يتبوأ مكانة مميزة لتقييم السياق السياسي الذي على أساسه يوضع الإطار المفاهيمي للصكوك الإنسانية الدولية وصكوك حقوق الإنسان ويتم دراستها وإعدادها. ويعد نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وقرار الجمعية العامة ٣٣١٤ (د-٢٩) قضيتين عالقتين في هذا الصدد.

إن القاضي بولارد كذلك محام كفاء ينتمي إلى النظام القانوني الإنكليزي - الأمريكي كما أن له سمعة في المحاكم العليا بغيانا وجمايكا تشمل بشكل تراكمي ثلاثة عقود. تأثر أثناء مساره الوظيفي القانوني بأنظمة قانونية أخرى بما فيها نظام القانون المدني.

(ب) يستوفي القاضي ديوك كلا من المتطلبات المحددة في الفقرة ٣(ب) '١' والفقرة ٣ (ب) '٢' من المادة ٣٦ من نظام روما الأساسي. وقد حصل، بحكم عمله كقاضٍ في محكمة العدل الكاريبية، تجربة وخبرة تتعلق بالفصل في قضايا القانون الجنائي وقضايا أخرى. ولما كان القاضي بولارد يملك المؤهلات التي تخول له التعيين في أعلى المكاتب القضائية في غيانا فإن حكومة غيانا ترشحه بذلك لمنصب قاضٍ في المحكمة الجنائية الدولية. والقاضي بولارد مرشح للانتخاب على القائمة بآء لأغراض الفقرة ٥ من المادة ٣٦ من نظام روما الأساسي.

إن التجربة السابقة للقاضي بولارد كرئيس (مدعي عام) لمجلس الأمم المتحدة المعني بناميبيا وتمثيله لغيانا في اللجنتين الثالثة والرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة يؤهلانه بوجه منقطع النظر لتقييم مغزى وأثر المعايير الإنسانية الدولية ومعايير حقوق الإنسان على السكان الأصليين والشعوب غير المتمتعة بالحكم الذاتي والدول الناشئة حديثاً في المجتمع الدولي.

وقام القاضي بولارد، كمستشار قانوني للجماعة الكاريبية، بتنظيم مشاركة الجماعة الكاريبية والإشراف عليها في العديد من الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي وضع إطارها المفاهيمي وتمت دراستها وإعدادها تحت إشراف الأمم المتحدة بما في ذلك الوثيقة المؤسسة للمحكمة الجنائية الدولية ونظام روما الأساسي. وشملت هذه المشاركة إعداد موجزات بشأن التفاوض ذات الصلة لفائدة الوفود التي تمثل إحدى دول الجماعة الكاريبية أو أمانة الجماعة الكاريبية حسب الحالة.

إن القاضي بولارد أيضاً ناشر معروف في مجال القانون الدولي، إذ أنه ألف العديد من الكتب والمقالات حول القانون الدولي وحماية الدول الصغيرة نشرتها دور نشر ومجلات رائدة في مجال القانون الدولي، مثل دار نشر جامعة أكسفورد ومؤسسة النشر القانونية الكاريبية والدراسة الفصلية حول القانون الدولي والمقارن ومجلة الكومنولث للقانون ودراسة تكساس للقانون ودراسة سان دياغو للقانون وحولية الكاريبي حول العلاقات الدولية.

والقاضي بولارد مواطن من جمهورية غيانا فقط لا غير. وله معرفة جيدة باللغة الإنكليزية التي هي لغته

الأم. وهو ذكر.

البيانات الشخصية

الجنسية: غوياني.

الوظيفة

محامي دولي، قاضي، محامي بلدية.

الدراسة

- جامعة الملكة (غيانا).
- جامعة لندن، بكالوريوس اداب (بمرتبة شرف)، بكالوريوس قانون (بمرتبة شرف).
- جامعة ماك غيل، ماستر قانون (القانون الدولي).
- جامعة نيويورك، ماستر قانون (القانون الدولي).
- كلية نورمان مانلي للحقوق، رخصة التعليم القانوني.

الجوائز الاكاديمية

- جائزة ليونيل لوكهو التذكارية (جامعة ويسكونسون، ١٩٥٩).
- زميل معهد القانون المقارن والخارجي (جامعة ماك غيل، ١٩٦٦).
- زميل مركز الشؤون الدولية (جامعة نيويورك، ١٩٧٠).

الخبرة المهنية

- ناشر/قاضي في القانون الدولي.
- التعدين/القانون الاقتصادي الدولي.
- قانون البحار.
- قانون المؤسسات الدولي.
- قانون المعاهدات.
- القانون الدولي العام.
- قانون التكامل الاقتصادي.

الجمعيات المهنية

- عضو في المنتدى الجاماكي.
- عضو المنتدى الغوياني.
- عضو المعهد البريطاني للقانون الدولي والمقارن.
- عضو الجمعية الأمريكية للقانون الدولي.

الإنجازات المهمة

- شارك في وضع المفهوم، تحديد وتعزيز مفهوم المنطقة الاقتصادية الحضرية (اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الثالثة).
- وضع تفاصيل بروتوكولات و معاهدة بشأن تأسيس الجماعة الكاريبية (١٩٩٤-٢٠٠٠).
- شارك في تفصيل الاتفاقية المؤسسة لمحكمة العدل الكاريبية و وسائل تأسيسية أخرى.
- فصل مسودة اتفاقية تأسيس جمعية الدول الكاريبية.
- مسؤول عن وضع مبادئ الأمم المتحدة لوثائق السفر للناميبيين.
- مسؤول عن تحديد اختصاصات لجنة الأمم المتحدة للعلاقات مع البلد المضيف (الرئيس بالنيابة للجنة السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة، الجلسة السادسة و العشرين).

التمثيل في المؤتمرات والاجتماعات الحكومية الدولية

١٩٧٤-١٩٨٢ ممثل أمانة الرابطة الدولية للبوكسايت في اجتماعات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بما في ذلك مؤتمر التفاوض بشأن الصندوق المشترك، جنيف، أيلول/سبتمبر (١٩٧٩)، شباط/فبراير (١٩٨٠).

مثل أمانة الرابطة الدولية للبوكسايت في عدة اجتماعات لجمعيات المنتجين التي ترعاها هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة.

مثل أمانة الرابطة الدولية للبوكسايت بشأن إقامة علاقات مع الأمم المتحدة ولاسيما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك لجنة الموارد الطبيعية (مقر الأمم المتحدة، نيويورك)؛ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية (المقر، واشنطن)؛ منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (المقر، فيينا)؛ مجلس حكومات الدول المصدرة للنحاس (المقر، باريس)؛ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (المقر، جنيف).

١٩٧٣-١٩٧٤ المستشار القانوني لوفد غيانا في غيانا/كوبا، غيانا/المملكة المتحدة، غيانا/هولندا، غيانا/فرنسا، مفاوضات غيانا/البرازيل الثنائية للنقل الجوي. المستشار القانوني لوفد غيانا، اجتماع البلدان المنتجة للبوكسايت (كوناكري، ١٩٧٤).

١٩٧٠-١٩٧٣ مثل غيانا في ما يلي:

- المجموعة العاملة على تقديم مسودة الوسيلة لتأسيس المجموعة الكاريبية والسوق المشتركة.
- لجنة الأمم المتحدة للعلاقات مع البلد المضيف.

- اللجنة التحضيرية للمؤتمر المتخصص لبلدان الكاريبي بشأن قانون البحار (كولومبيا).
- اجتماع لرابطة دول الكاريبي بشأن قانون البحار ، (كينغستون، جامايكا).
- مفوضية الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولية ، الدورة الخامسة (نيويورك).
- اجتماع لمسؤولين من بلدان الكاريبي حول قانون البحار (كاراكاس).
- لجنة الأمم المتحدة لقاع البحار، الدورة الربيعية (نيويورك).
- المؤتمر المتخصص لوزراء الخارجية لبلدان الكاريبي بشأن قانون البحار (جمهورية الدومينيكان).
- لجنة الأمم المتحدة لقاع البحار، الدورة الصيفية (جنيف).
- مؤتمر الأمم المتحدة حول قاع البحار (كاراكاس).
- اللجنة السادسة، دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة الخامسة و العشرين و السادسة والعشرين.
- لجنة الأمم المتحدة لقاع البحار، الدورات الربيعية و الصيفية (جنيف). ١٩٦٩
- لجنة الأمم المتحدة لقاع البحار، الدورات الربيعية و الصيفية (جنيف).
- اللجنة الخاصة حول مسألة تعريف العدوان (الدورة الرابعة، نيويورك).
- مفوضية الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولية (الدورة الرابعة، نيويورك).
- اللجنة الخاصة حول مسألة تعريف العدوان (الدورة الثانية، نيويورك).
- مؤتمر الأمم المتحدة حول قانون المعاهدات (فيينا، الدورة الثانية)
- اللجنة السادسة، الدورة الرابعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة.
- مؤتمر الأمم المتحدة حول قانون المعاهدات (فيينا، الدورة الأولى). ١٩٦٨
- اللجنة السادسة، الدورة الثالثة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة.
- الحلقة الدراسية الإقليمية للأمم المتحدة حول القانون الدولي (كيتو).
- اللجنة الخاصة حول مسألة تعريف العدوان (جنيف حزيران/يونيو / تموز/يوليو).
- مبعوث فوق العادة وسفير مفوض لجنوب غرب أفريقيا (بعثة الأمم المتحدة لناميبيا).
- اللجنة السادسة، الدورة الثانية و العشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة (نيويورك). ١٩٦٧
- مجلس الأمم المتحدة لناميبيا.

متخصص في المداخلات في المؤتمرات والاجتماعات غير الحكومية

- ١٩٧٠ مناظر، الدعوة إلى السلام في البحار حول قانون البحار (مالطة، ١٩٧٠ و ١٩٧١).
- ١٩٧١ مناظر، دستور المحيطات، مركز دراسة المؤسسات الديمقراطية (سانتا باربرا، كاليفورنيا، ١٩٧١).
- مناظر، مؤتمر حول مصير المحيطات، جامعة فيلانوفيا (بنسيلفانيا، ١٩٧٢).
- مشارك، ندوة الأمم المتحدة حول التمييز العنصري (ياوندي، الكامرون، ١٩٧١)
- مناظر، الدعوة إلى السلام في البحار (مالطة ١٩٧٢).
- ١٩٧٢ مشارك، ورشة عمل الخليج و الكاربي حول قانون البحار (كاراكاس، فتزويلا، ١٩٧١).
- مناظر، حرية البحث العلمي في المحيطات، مركز الشؤون البحرية (سان دييغو، كاليفورنيا، ١٩٧٢).
- مناظر، مؤتمر حول قانون البحار (جامعة رود ايلاند، ١٩٧٣).
- ٢٠٠٣/٢٠٠٢ عضو، فريق الخبراء لوزراء العدل في دول الكومنولث المعني بالانفصال عن اللجنة القضائية التابعة لمجلس الملكة الخاص.

التاريخ الوظيفي

الوظائف الدائمة

- شباط/فبراير ٢٠٠٥ - حاليا قاضي، محكمة عدل الكاريبي.
- كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ حتى مدير، وسيلة الصياغة التشريعية للجماعة الكاريبية والسوق المشتركة. ٢٠٠٥
- ١٩٩٦-٢٠٠٢ المستشار العام/الموظف المسؤول، شعبة القانونية و التنمية المؤسسية، أمانة الجماعة الكاريبية و السوق المشتركة.
- ١٩٩٢ شريك أقدم في بولارد، لي كلارك و كامبيل.
- ١٩٨٤ - حاليا أمانة الأمم المتحدة لرابطة دول الكومنولث، معهد القانون الكاريبي والأمانة العامة للجماعة الكاريبية والسوق المشتركة، استشاري في عدة مشاريع للقانون الدولي.
- ١٩٧٨ رئيس، لجنة الإدارة، الرابطة الدولية للبوكسايت.
- ١٩٧٤-١٩٨٠ مستشار عام، الرابطة الدولية للبوكسايت.
- ١٩٧٢-١٩٧٤ سكرتير دائم، وزارة الخارجية، غيانا.

مستشار قانوني، وزارة الخارجية، غيانا.	١٩٧٤-١٩٧٢
وزير/محامي، بعثة غيانا الدائمة لدى الأمم المتحدة.	١٩٧٤-١٩٧٠
محاضر، كلية الملكة الملكية، جامعة جزر الهند الغربية، (ترينيداد).	١٩٦٥-١٩٦١
<u>الوظائف التمثيلية</u>	
رئيس ونائب رئيس اللجنة السادسة، الدورة السادسة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة.	١٩٧١
القائم بأعمال الرئيس ورئيس لجنة وثائق السفر للأمم المتحدة لناميبيا.	١٩٧٠
مقرر لجنة العلاقات مع البلد المضيف، الدورة السابعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة.	

التعاقدات الاستشارية

(أ) الاستشارات	
تقييم مركز الأمم المتحدة المعني بالشركات عبر الوطنية، برنامج المساعدة التقنية، نيويورك.	١٩٨٦
تقديم المشورة لحكومة بنغلاديش حول اتفاقات الاستثمار الأجنبي، ، نيويورك.	
تنسيق تأسيس برنامج الجماعة الكاريبية والسوق المشتركة صندوق الأمم المتحدة لمكافحة تعاطي المخدرات حول الحد والتحكم بتعاطي المخدرات، الأمانة العامة لصندوق الأمم المتحدة لمكافحة تعاطي المخدرات/الجماعة الكاريبية و السوق المشتركة، ١٩٨٧.	١٩٨٧
تقييم مشروع تحسين العدل الكاريبي، وكالة الولايات المتحدة للتنمية العالمية.	١٩٨٩
كانون الثاني/يناير	
تنسيق المشروع حول دراسة القانون التجاري في بلدان الجماعة الكاريبية، معهد القانون الكاريبي.	١٩٩٣
تموز/يوليو	
تقديم المشورة لحكومة غرينادا حول ترسيم الحدود البحرية مع ترينيداد وتوباغو، أمانة رابطة دول الكومنولث، لندن.	١٩٩٣
تقديم المشورة لجماعة دول الكاريبي بشأن القضايا القانونية الدولية.	
(ب) الدراسات	

دراسة الجوانب المؤسسية والقانونية لجمعية المنتجين: خطة عمل للتعاون الاقتصادي/الأمم المتحدة.	١٩٧٧
إعداد الأوراق لورشة عمل لمركز الأمم المتحدة المعني بالشركات عبر الوطنية حول التنظيم والتفاوض مع الشركات عبر الوطنية، غانا.	١٩٨١
إعداد الأوراق بشأن السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية، معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحوث، بوينس آيرس، الأرجنتين.	١٩٨٣
دراسة في عملية صنع القرار في الجماعة الكاريبية والسوق المشتركة، أمانة الجماعة الكاريبية والسوق المشتركة.	١٩٨٥
دراسة عن تشريعات العقاقير الخطرة في بلدان الجماعة الكاريبية والسوق المشتركة، أمانة الجماعة الكاريبية والسوق المشتركة.	١٩٨٦
تحليل الإطار التشريعي والمالي لصناعات التعدين في بلدان الجماعة الكاريبية والسوق المشتركة، أمانة رابطة دول الكومنولث، لندن.	١٩٩٠
تحليل التشريعات البيئية في رابطة أمم بلدان البحر الكاريبي، معهد القانون الكاريبي.	
تحليل للمياه والغابات و التشريعات المتعلقة بالبيئة في مونتسيرات، مشروع منظمة الأغذية والزراعة/خطة عمل الغابات الاستوائية لرابطة دول الكاريبي والسوق المشتركة.	آذار/مارس ١٩٩١
تحليل للمياه والغابات و التشريعات المتعلقة بالبيئة في أنتيغوا/باربودا، مشروع منظمة الأغذية والزراعة/خطة عمل الغابات الاستوائية لرابطة دول الكاريبي والسوق المشتركة.	تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢
تحليل للمياه والغابات و التشريعات المتعلقة بالبيئة في غرينادا، مشروع منظمة الأغذية والزراعة/خطة عمل الغابات الاستوائية لرابطة دول الكاريبي والسوق المشتركة.	آب/أغسطس- أيلول/سبتمبر ١٩٩٢
تحليل للمياه والغابات و التشريعات المتعلقة بالبيئة في سانت فنسنت و غرينادين، مشروع منظمة الأغذية والزراعة/خطة عمل الغابات الاستوائية لرابطة دول الكاريبي والسوق المشتركة.	تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢
تحليل لحقوق التأسيس وتوفير الخدمات في جماعة الكاريبي والسوق المشتركة، أمانة جماعة الكاريبي.	تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢

- ١٩٨٩ دراسة حول منطقة اقتصادية حصرية لرابطة الكاريبي، منظمة الأغذية والزراعة، روما.
- (ج) صياغة المعاهدات
- ١٩٧٩ تفصيل دستور جمعية منتجي الموز من أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ، أمانة أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ/مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.
- ١٩٨٨/١٩٨٩ صاغ اتفاقية لمنطقة اقتصادية حصرية للجماعة الكاريبية والسوق المشتركة، أمانة الجماعة الكاريبية والسوق المشتركة، منظمة الأغذية والزراعة، روما.
- ١٩٧٣ شارك في صياغة معاهدة جاغواراموس.
- ١٩٩٤-٢٠٠٠ صاغ معاهدة جاغواراموس المنقحة، بروتوكول ١ - ٩، أمانة الجماعة الكاريبية والسوق المشتركة.
- ١٩٩٤ صاغ المادة التأسيسية لرابطة دول الكاريبي، أمانة الجماعة الكاريبية والسوق المشتركة.
- صاغ إعلان العمل و مبادئ العلاقات الصناعية، أمانة الجماعة الكاريبية والسوق المشتركة.
- صاغ اتفاقية الجماعة الكاريبية والسوق المشتركة حول الأمن الاجتماعي.
- ١٩٩٥ صاغ دستور الوكالة الكاريبية للاستجابة الطارئة في حالات الكوارث.
- صاغ الاتفاق المتعلق بمقعد محكمة العدل الكاريبية ومكاتب اللجنة الإقليمية للقضاء والخدمات القانونية.
- صاغ ضوابط اللجنة الإقليمية للقضاء و الخدمات القانونية.
- صاغ المادة التأسيسية لصندوق الاستثمار الكاريبي.
- صاغ بروتوكول بشأن امتيازات وحصانات محكمة العدل الكاريبية واللجنة الإقليمية للقضاء والخدمات القانونية.
- ١٩٩٦ صاغ اتفاقية الجماعة الكاريبية والسوق المشتركة لحماية العدالة الإقليمية.
- صاغ قوانين محكمة العدل الكاريبية (القضاء الأصلي).
- ١٩٩٧ صاغ الضوابط لموظفي الاتحاد الكاريبي للاتصالات السلكية واللاسلكية.
- ١٩٩٨ صاغ الدستور للمنظمة الكاريبية الإقليمية للمواصفات والجودة.
- ٢٠٠٠ صاغ اتفاقية تأسيس المركز الكاريبي لتغير المناخ.
- صاغ اتفاقية تأسيس المنظمة الإقليمية للمواصفات والجودة للجماعة الكاريبية والسوق المشتركة.
- صاغ الاتفاقية المنقحة لتأسيس جماعة الكاريبي بما في ذلك السوق والاقتصاد الواحد للجماعة الكاريبية والسوق المشتركة.

صاغ اتفاقية تأسيس الصندوق الإنمائي لمحكمة العدل الكاريبية.	
صاغ اتفاقية تأسيس آلية صيد الأسماك للجماعة الكاريبية و السوق المشتركة.	٢٠٠١
	(د) الصياغة التشريعية
اشترك في صياغة قوانين محكمة العدل الكاريبية (قضاء الاستئناف).	١٩٩٦
اشترك في صياغة قوانين محكمة العدل الكاريبية (القضاء الاصيلي).	
اشترك في صياغة نموذج مشروع قانون حماية العدل الإقليمي للجماعة الكاريبية والسوق المشتركة.	١٩٩٧
اشترك في صياغة مشروع قانون المنافسة العادلة/حماية المستهلك.	٢٠٠١
اشترك في صياغة قانون بشأن الدعم ومكافحة الإغراق للجماعة الكاريبية والسوق المشتركة.	٢٠٠٢
شارك في صياغة مشروع قانون الجماعة الكاريبية (حركة العوامل).	
مشروع قانون الجماعة الكاريبية (المعاهدة المنقحة).	٢٠٠٣
تحويل سند الصندوق الإنمائي لمحكمة العدل الكاريبية.	

المنشورات

الدراسات

- “*The Caribbean Court of Justice: Closing the Circle of Independence*”, Caribbean Law Publishing Co. Ltd., Kingston, 2004
- “*The CARICOM System: Basic Instruments*”, Caribbean Law Publishing Co. Ltd, Kingston, 2003.
- “*The Caribbean Court of Justice: What it is; What it Does*”, CARICOM Secretariat, 1999.
- “*The Environmental Laws of the Commonwealth Caribbean*”, Caribbean Law Institute, 1991-1992.
- “*The Legislative and Financial Framework of Mining Industries in Commonwealth Caribbean Countries*”, Commonwealth Secretariat, London, 1991.
- “*The Problem of Drug Abuse in Commonwealth Caribbean Countries*”, CARICOM Secretariat, 1987.
- “*Law and Policy of Producers' Associations*”, Oxford University Press, 1984.
- “*Proceedings of the International Conference on Bauxite*”, *Metal Bulletin*, 1981.
- “*Institutional and Legal Aspects of Producers' Associations*”, United Nations, 1977.
- “*The Annotated Treaty Establishing the Caribbean Community*” (in preparation).

المقالات

- "Legal and Institutional Aspects of the International Bauxite Association", *IBA Quarterly Review*, Vol. 1, No. 1, 1976.
- "The Guyana/Suriname Dispute in International Law", *Caribbean Yearbook of International Relations*, A. W. Sijthoff, 1976.
- "Transnational Corporate Power and National Governments", *IBA Quarterly Review*, Vol. 2, No. 1, 1977.
- "The International Seabed Authority", *Caribbean Yearbook of International Relations*, A. W. Sijthoff, 1977.
- "Dynamics of Determinations in Producers' Associations", *Texas International Law Journal*, Summer, 1980.
- "Transfer of Technology in the Bauxite Industry: Proceedings of the International Conference on Bauxite", *Metal Bulletin*, 1981.
- "Exchange of Information between Host Countries and Transnational Corporations: Proceedings of the International Conference on Bauxite", *Metal Bulletin*, 1981.
- "*Mining Ventures in Developing Countries*", Book Review, Natural Resources Forum (United Nations), Vol. 70, No. 1, 1983.
- "Conflict Resolution in Producers' Associations", *International and Comparative Law Quarterly Review*, London, 1982.
- "*Long-term Bauxite Sales Contracts*", Natural Resources Forum (United Nations), Vol. 9, No. 1, 1985.
- "The Common Fund: Illusion and Reality", *IBA Quarterly Review*, Vol. 8, No. 2, 1982.
- "The Exclusive Economic Zone: The Elusive Consensus", *San Diego Law Review*, Vol. 12, No. 3, April 1975.
- "*Institutional and Legal Aspects of the Caribbean Community*", Caribbean Studies (University of Puerto Rico), Vol. 14, No. 1, April 1974.
- "*The Patrimonial Sea or Economic Zone of Exclusive Jurisdiction*", Caribbean Study Project, International Ocean Institute, Royal University of Malta, 1973.
- "*Ocean Debate in the United Nations: Fate of the Oceans*", Villanova University Press, 1972.
- "An Ocean Regime: Perspective of a Developing Country", in *Proceedings: Pacem in Maribus Convocation*, Royal University of Malta, 1972.
- "*Namibia: Challenge and Response*", Objective Justice (United Nations), April-June 1971.
- "*Racial Discrimination: The Guyana Response*", United Nations Document SO 216/3 (21) WP2.
- "Protection of National Governments from Transnational Corporations", in *Proceedings of the Commonwealth Law Society*, Kingston, 1986.
- "*Problems of Drug Abuse in Commonwealth Caribbean Countries: Caribbean Perspective*", Nos. 37/8.
- "*The CARICOM Enterprise Regime*", Commercial Law Survey, Caribbean Law Institute (in publication).
- "CSME - Legal Implications", *CARICOM Perspective*, No. 65, June 1995.

- “Chaguaramas Revisited: Institutional Developments Since 1973”, *CARICOM Perspective*, June 1996.
- “International Law and the Protection of Small States”, in *The Caribbean Integration Process*, K. Hall (ed.), Ian Randle Publishers Ltd., 2007.
- “The Caribbean Community: Restructuring for the New Millennium”, *CARICOM Perspective*, June 1998.
- “Some Implications of Investing the Caribbean Court of Justice with Original Jurisdiction”, Caribbean Community Secretariat, 2000.
- “The Caribbean Court of Justice: Challenge and Response”, in *Caricom Single Market & Economy*, K. Hall (ed.), Ian Randle Publishers Ltd., 2007.
- “*The Caribbean Court of Justice in Regional Economic Development: Governance in the Age of Globalisation*”, Ian Randle Publishers, Kingston, 2003.
- “*The Caribbean Court of Justice: Perception and Reality*”, CARICOM Secretariat, 2002.
- “*The Original Jurisdiction of the Caribbean Court of Justice*”, Paper presented at Thirtieth Course on International Law sponsored by the Inter-American Juridical Committee of the Organization of American States, Rio de Janeiro, 19 August 2002.
- “The Caribbean Court of Justice in Regional Economic Development”, in *Caricom Single Market & Economy*, K. Hall (ed.), Ian Randle Publishers Ltd., 2007.
- “*Implications of Sovereignty of Member States whose Regional Court assumes Supranational Jurisdiction*”, Paper presented to Commonwealth Law Ministers’ Expert Group on Delinking from the Judicial Committee of the Privy Council, June 2003.
- “*Supranationality and Regional Integration Courts*”, paper presented at the Thirtieth Course on International Law sponsored by the Inter-American Juridical Committee of the Organization of the American States, Rio de Janeiro, 18 August 2003.
- “The Revised Treaty of Chaguaramas”, in *Caricom Single Market & Economy – Genesis and Prognosis*, K. Hall and M. Chuck-a-Sang (eds.), Ian Randle Publishers, Kingston 2007.
- “The Caribbean Court of Justice: Innovation in Functional Cooperation”, in *Caribbean Community in Transition: Functional Cooperation as a Catalyst for Change*, K. Hall & M. Chuck-a-Sang, Ian Randle Publishers, Kingston, 2008.
- “*New Directions in International Adjudication, Arbitration & Mediation in ACP-EU Relations*”, Association for International Arbitration, Maku Publishers 2008, p. 83.
- “The CCJ, CSME & The Private Sector”, in *Caricom Single Market & Economy*, K. Hall (ed.), Ian Randle Publishers Ltd. 2007.
- “Amending the Treaty of Chaguaramas”, in *The Caribbean Community - Beyond Survival*, K. Hall, Ian Randle Publishers, Kingston, 2001.
- “Revisiting Chaguaramas: Institutional Development”, in *The Caribbean Community - Beyond Survival*, K. Hall, Ian Randle Publishers, Kingston, 2001.
- “Caricom in the New Millennium”, in *The Caribbean Community - Beyond Survival*, K. Hall, Ian Randle Publishers, Kingston, 2001.
- “Unincorporated Treaties and Small States”, *Commonwealth Law Bulletin*, Vol. 33, No. 4, December 2007.
- “*Interrelationship between Community and National Competition Rules*”, presented at the Supreme Court of Jamaica to Honourable Judges on 24 October 2007 (to be published).

- “Juridical and Constitutional Implications of Caricom Treaty Practice”, *Commonwealth Law Bulletin*, Vol. 35, No. 1, March 2009.
- “*Interstate Disputes Resolution in the CCJ*”, presented at the Brandeis Institute for International Judges Conference 2009, Port of Spain, Trinidad and Tobago, 5-8 January 2009.
- “*The Caribbean Court of Justice: A Learning Experience for the International Criminal Court?*”, presented at the Paramaribo Regional Parliamentary Seminar, International Justice and Security: The Role of the International Criminal Court, 7 June 2008, Paramaribo, Suriname (to be published).

--- 0 ---